الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الأثار المرتقبة لمنطقة التجارة الحرة لإفريقيا على التجارة الخارجية الجزائرية

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف:**

- العكاشي نبيلة د. صيد فاتح

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ركي حسن	أستاد محاضرة قسم أ	20 أوث 1955 سكيكدة	رئيسا
صيد فاتح	أستاذ محاضرة قسم أ	20 أوث 1955 سكيكدة	مشرفا و مقررا
بوعفار أمال	أستاذة مساعد قسم أ	20 أوث 1955 سكيكدة	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020م

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى

- **الوالدين الكريمين حفظهما الله**
- **إلى كل أفراد أسرتي**
- **إلى روح زوجي رحمه الله**
- **إلى كل الأصدقاء، ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة**
- **إلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي**
- **إلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية.**

.

الشكر و العرفان

الشكر

كلمة لابد منها

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أتقدم بالشكر الخاص إلى

الله عز وجل وأحمده وأشكره على هذه النعمة

الأستاذ المشرف صيد فاتح الدي كان له الفضل الكبير في المتابعة والإشراف على هذا العمل.

جميع من ساعدني في انجاز هذا العمل من أساتذة وأصدقاء

وكذلك أشكر جميع أفراد عائلتي على دعمهم المادي والمعنوي

جميع أساتذتي الكرام أعضاء لجنة التحكيم

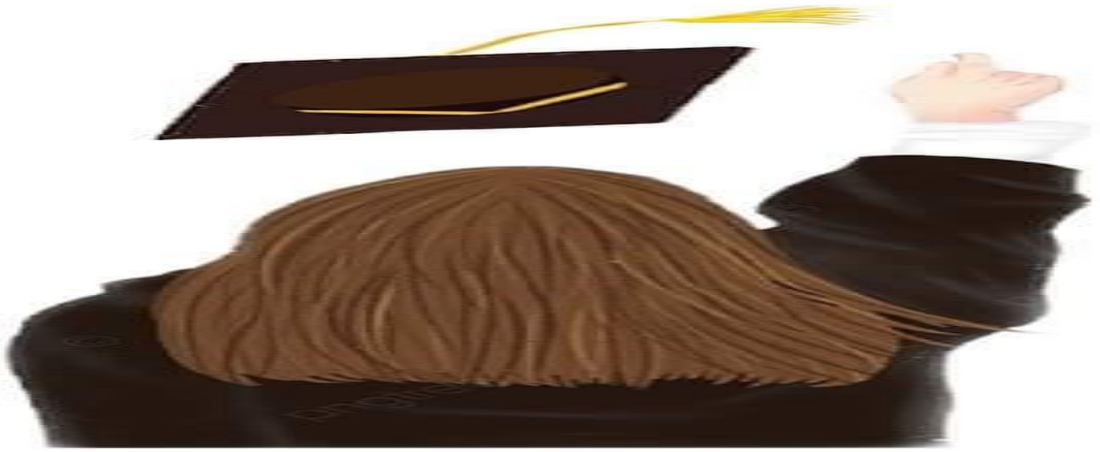

فهرس المحتويات

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
العنوان	الصفحة
مقدمة	أ- د
الفصل الأول: مدخل إلى التكامل الاقتصادي	6-51
تمهيد	6
المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	6-22
المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي	7
المطلب الثاني : مراحل ومزايا التكامل الاقتصادي	9
المطلب الثالث : مناهج التكامل الاقتصادي	16
المبحث الثاني: مناطق التجارة الحرة والقضايا التي تثيرها	23-30
المطلب الأول : مفهوم منطقة التجارة الحرة	23
المطلب الثاني : قضية المنشأ	24
المطلب الثالث : القضايا الأخرى التي تثيرها منطقة التجارة الحرة	27
المبحث الثالث: بعض تجارب التكامل الاقتصادي	31- 42
المطلب الأول : بعض تجارب التكامل داخل قارة افريقيا	31
المطلب الثاني : بعض تجارب التكامل الاقتصادي خارج القارة الإفريقية	36
المبحث الرابع: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	43-50
المطلب الأول: أطروحات الماجستير	43
المطلب الثاني: أطروحات لنيل شهادة الدكتوراه	47
المطلب الثالث: المجلات	49
خلاصة الفصل الأول	51
الفصل الثاني : منطقة التجارة الحرة لإفريقيا وأثارها على الاقتصاد الجزائري	53-63
تمهيد	53

فهرس المحتويات

المبحث الاول: واقع منطقة التجارة الحرة لإفريقيا	63-54
المطلب الأول : تعريف منطقة التجارة الحرة لإفريقيا	54
المطلب الثاني: مفاوضات ومراحل إنشاء منظمة التجارة الحرة لإفريقيا	54
المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لإفريقيا	57
المطلب الرابع: المؤشرات التجارية في إفريقيا	61
المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية للجزائر	76-64
المطلب الأول : المؤشرات الاقتصادية للجزائر	64
المطلب الثاني : المؤشرات التجارية للجزائر	73
المطلب الثالث: التجارة الخارجية الجزائرية مع إفريقيا	75
المبحث الثالث: تحديات وأفاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية	77
المطلب الأول: التحديات والمشاكل التي تواجه منطقة التجارة الحرة الإفريقية	77
المطلب الثاني: أفاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية	79
المطلب الثالث: تحديات انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية	80
خلاصة الفصل	82
الخاتمة	85-84
قائمة المراجع	90-87

الملخص بالعربية

هدف هذه الدراسة هو تسليط الضوء على تأثير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة الحرة الإفريقية والأثار التي ستخلفها على المبادلات التجارية الجزائرية الافريقية خاصة مع إمكانية نفاذ الصادرات الجزائرية للأسواق الإفريقية والاستفادة من المزايا التي تتمتع بها هذه السوق؛ وقد توصلت الدراسة ان الجزائر لها إمكانيات هامة على جميع الأصعدة ويمكننا الاستفادة من هدا التجمع الإقليمي واستغلاله لتطوير الصادرات خارج المحروقات

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة، صادرات، واردات.

Summary

The aim of this study is to shed light on the impact of Algeria's accession to the African Free Trade Organization and the effects it will have on Algerian-African trade exchanges, especially with the possibility of Algerian exports penetrating the Algerian African markets and benefiting from the advantages enjoyed by this market.

Keywords: economic integration, free trade zone, exports, imports

مقدمة

مقدمة

تكتسي قضايا التكامل والاندماج أهمية كبرى على المستوى العالمي لما لهذا الموضوع من اثر على تغير المفاهيم والنظريات التي اعتلت بناء الدولة الوطنية التي اعتبرت إلى وقت قريب وحدة للتحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما قام جدل أكاديمي حول تأثير التكامل على حماية القدرات الوطنية المحلية، وحماية السيادة الوطنية باعتباره ألية للبقاء في ظل المتغيرات الدولية، خصوصا بعد سقوط جدار برلين، وبين من يرى أن مشاريع التكامل جاءت لتحل محل مشروع الدولة الوطنية، بل كانت سببا من أسباب فشله في أقطار عدة من العالم.

وعلى جانب الاهتمام الأكاديمي أولى الممارسون وصناع القرار أهمية بالغة لقضايا التكامل أيضا، خصوصا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وإطلاق مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا الغربية، ومنه فقد سعت الدول النامية المتقدمة على حد سواء إلى التكتل، وظهرت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية التي كان الهدف الأساس من تأسيسيا مجابهة التحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية القادمة.

تعتبر القارة الإفريقية حقلا خصبا لدراسة ظاهرة التكامل الإقليمي، إذا أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية بهدف تحرير أفريقيا من الاستعمار، وإنشاء العديد من التكتلات تحت الإقليمية تمهيدا لميلاد الاتحاد الأفريقي الذي يحاكي في معايير إنشائه منظمات دولية كبرى، مما أكسبه قدرة من الناحية الهيكلية وطبيعة الأهداف المرسومة، ولتفعيل تلك الأهداف الواعدة كان إلزاما على الدول الأفريقية أن تتعهد بمواثيق واتفاقات سياسية وعسكرية واقتصادية مختلفة لتكون بمثابة أعمدة لرؤية مستقبلية استراتيجية لأفريقيا المتحدة.

لعبت الجزائر دورا محوريا في تشجيع اوجه الوحدة والتكامل الإفريقي على كل المستويات، إلا أن محور التكامل الاقتصادي كان ولا يزال الشغل الشاغل لصناع القرار في الجزائر، وتحديا أساسيا يفرض نفسه على طاولة السياسات الإفريقية، لما له من أثر على الأوضاع التنموية لدول القارة وتحسين الأوضاع المعيشية لشعوبها بدءا بإبرام معاهدة "أبوجا" سنة 1991، وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا –النيباد– الذي قضي بتأسيس نشاط اقتصادي بين الجزائر ولاغوس، وضمن هذا المخطط الافريقي وقعت الجزائر في 21 مارس 2018 بالعاصمة الرواندية "كيغالي" على تعهد تاريخي يقضي بإنشاء منطقة إفريقية قارية للتبادل التجاري الحر تسعى بموجبه الجزائر رفقة 44 دولة إفريقية إلى تأسيس

أكبر سوق تجارية موحدة في العالم تمتد من الجزائر العاصمة شمالا إلى "كيب تاون" بجنوب إفريقيا، ومن عاصمة الرأس الأخضر "برايا" غربا إلى جيبوتي شرقا.

❖ **إشكالية الدراسة**

وتعد منطقة التجارة الحرة الإفريقية الشغل الشاغل لصناع القرار في الجزائر وتحديا أساسيا يقرض نفسه على طاولة السياسات الجزائرية لمعرفة الأثار التي ستخلفها على التجارة الخارجية الجزائرية، وتحسب التجارة البينية الجزائرية الإفريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ووفق هذا السياق تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي:

ما هي الاثار المرتقبة لمنطقة التجارة الحرة الافريقية على التجارة الخارجية للجزائر؟

❖ **الأسئلة الفرعية**

ومن خلال الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهي منطقة التجارة الحرة الافريقية وكيف تطورت؟
2. ما وقع الجزائر ضمن هدا التجمع الإقليمي؟
3. ماهي مختلف التحديات التي تواجه منطقة التجارة الحرة الافريقية؟
4. ماهي التحديات التي تواجه التجارة الخارجية الجزائرية

❖ **فرضيات الدراسة**

وبناءا على العرض السابق لإشكالية البحث يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

1. منطقة التجارة الحرة الإفريقية هي منطقة تجارة حرة موضحة في اتفاقية التجارة الحرة لإفريقيا القارية بين 42 من دول الاتحاد الإفريقي البالغ عددها 55 دولة تحمل منافع هائلة للقارة الإفريقية لتحسن من مستقبل دولها
2. تواجه التجارة الخارجية الجزائرية والاقتصاد الإفريقي عدة تحديات مختلفة تسعى الجزائر إلى وضع حلول جدرية لها
3. تعد الجزائر بلدا مؤسسا لمنطقة التجارة الحرة الافريقية؛ ولها امكانيات هامة قد

تجعلها بلدا رائدا ضمن هدا التجمع

4. تواجه منطقة التجارة الحرة الإفريقي والتجارة الخارجية للجزائر عدة تحديات ويسعا كلا منهما للتغلب علي تلك العقبات.

❖ **مبررات اختيار الموضوع**

الاهتمام الشخصي بتطورات منطقة التجارة الحرة الإفريقية والدور الذي تلعبه الجزائر في هذه المنطقة وكذا الأثار المتوقعة منها.

❖ **أهمية البحث**

تهدف هذه الدراسة لدارسة واقع التجارة الخارجية الجزائرية والأثار التي ستخلفها منطقة التجارة الحرة الإفريقية عليها مع إبراز التحديات والأفاق المنتظرة من الانضمام إليها على الجزائر وإفريقيا.

❖ **هيكل البحث**

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة والإجابة عن فرضيات الدراسة تم تقسيم البحث إلى فصلين مع مقدمة وخاتمة، كالآتي:

الفصل الأول يعرض الإطار النظري للتكامل الاقتصادي ام تقسيمه إلى أربعة مباحث موسومة كالتالي:

المبحث الأول: تم التطرق فيه إلى كل ما هو نظري حول التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: تم التطرق فيه إلى مناطق التجارة الحرة والقضايا التي تثيرها (المنشأ والتصنيف)

المبحث الثالث: تم التطرق فيه إلى بعض تجارب التكامل

المبحث الرابع: تم التطرق فيه إلى الدراسات والقيمة المضافة.

ومن ثم الفصل الثاني المعنون بمنطقة التجارة الحرة لإفريقيا وأثارها على الاقتصاد الجزائري، قسم بدوره إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تم التطرق فيه إلى منطقة التجارة الحرة لإفريقيا

المبحث الثاني: تم التطرق فيه إلى واقع التجارة الخارجية الجزائرية

المبحث الثالث: تم التطرق فيه إلى التحديات وأفاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية على الجزائر وإفريقيا.

الفصل الأول:

مدخل إلى التكامل الاقتصادي

تمهيد

تميز النصف الثاني من القرن العشرين باتساع وتيرة إنشاء التكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم حيث أصبح التكتل ضرورة لابد منها بالنسبة للدول الكبرى قبل الدول الصغرى، وذلك لكونه يساهم في إثبات وجود أي دولة في العالم الذي أصبح يتمخض عن مستجدات ومخاطر كبيرة وسريعة لا يمكن أن يكون بمقدور اي دولة أن تواجهها بمفردها، وكل هذه المعطيات دفعت بالدول للدخول في تكتلات اقتصادية لحماية نفسها ومصالحها وكذا ضمان بقائها في الساحة الدولية من خلال المزايا والعوائد التي يوفرها الانضمام إلى هذه التكتلات الاقتصادية.

وفي ظل ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول: مدخل إلى التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: مناطق التجارة الحرة والقضايا التي تثيرها (قضية المنشأ والتصنيف)

المبحث الثالث: بعض تجارب التكامل الاقتصادي

المبحث الرابع: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

من أهم سمات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نشوء مصطلح التكامل الاقتصادي بين البلدان المتجاورة جغرافيا، لما لهذا التكامل من أثار إيجابية عديدة منطوية على العديد من المكاسب الاقتصادية، وقد اختلفت وجهات النظر حول تحديد تعريف محدد لهذه الظاهرة من طرف المفكرين والاقتصاديين المهتمين بهذا النمط من الدراسات الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

مصطلح التكامل الاقتصادي (Complémentarité économique) ظهر مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع فينر (Viner)* سنة 1950الذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي التي تمثل بحق جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبرالي.[1]

تعددت التعاريف المنسوبة للتكامل الاقتصادي، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:[2]

- التكامل لغة تعني تجميع أجزاء متناثرة من كل واحد، ويختلف استخدام فروع المعرفة لهذا المفهوم حسب طبيعة التخصص، فعالم الاقتصاد يستخدم اصطلاح التكامل الاقتصادي للتعبير عن اندماج وحدات اقتصادية أو سياسية؛

* جاكوب فاينر (Viner) ولد في 1892م خبيرا اقتصادي في التجارة الدولية حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل، الطبعة الأولى، دويوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:24.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة مجموعة النيل العربية، العدد 45، 2009، ص ص: 13-14.

أما من الجانب الاصطلاحي: فقد عرف التكامل الاقتصادي على أنه:

- تعريف الاقتصادي بيلابلاسا (B-Blassa 1960): يرى أن التكامل الاقتصادي هو عملية وحالة، فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قوية مختلفة، وإذا نظرنا إلى أنه حالة، فإنه في الإمكان ان يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية؛[1]
- يشير ماخلوب (Machlup) إلى أن التكامل الاقتصادي قد استخدم بداية في التنظيم الصناعي للإشارة إلى مجمعات المشروبات الصناعية المتكاملة؛
- كما يوضح فان سيرجيه: أن التكامل الاقتصادي يمثل قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصاداتها تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن جدا من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية، بل وعدم وضع قيود جديدة، وفي هذا الإطار أيضا يراه البعض أنه عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع.

وعلى ضوء التعاريف السابقة الذكر نستخلص أن التكامل الاقتصادي يدعو إلى النقاط التالية:[2]

- ✓ يعتبر التكامل الاقتصادي صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية
- ✓ يتضمن عملية تنسيق مستمرة ومتصلة تهدف إلى إلغاء القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة والمستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص:14.

- ✓ الهدف من وراء عملية التنسيق هو تحقيق معدل نمو مرتفع
- ✓ التكامل الاقتصادي هو عملية تدريجية، فهو يحتاج إلى وقت حتى تتيسر أسبابه وتتوفر عناصره.

المطلب الثاني: مراحل ومزايا التكامل الاقتصادي

أولا: مراحل التكامل الاقتصادي

يمر التكامل الاقتصادي بين دولتين أو بمراحل عديدة حيث يبدا بالتفضيل الجزئي ثم منطقة التجارة الحرة فالاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة ويعتمد هذا التصنيف للتكامل الاقتصادي على الإجراءات والسياسات الاقتصادية المتبعة بين دول التكامل وذلك حسب النظرية النيوكلاسيكية، التي ترى أن اندماج الأسواق له بد أن يكون تدريجيا من خلال خمس مراحل هي:

1. **اتفاقية التجارة التفضيلية (PTA) preferentail trade Agreement** : تعني اتفاقية التجارة التفضيلية مجموعة الإجراءات التي تتخذها دولة معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها، كأن تتفق مثلا دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص التي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع إبقاء الرسوم، أو تتفق دول معينة على أن تعطي بعضها بعضا امتيازات جمركية متبادلة، بمعنى أخر: هناك تفضيلات جمركية بين دول منطقة معينة وتنصب هذه التفضيلات أساسا على تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها، وقد تمتد هذه الدول فيما بينها ويعد هذا الشكل أبسط درجات التكامل الاقتصادي ومن أمثلة ذلك: النظام التفضيلي بين دول الكومنولت البريطاني الذي أنشأ عام 1936م بين بريطانيا ودول مستعمراتها السابقة؛[1]

[1] فؤاد أبو سبتي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، مطبعة الإسراء، ص:09.

2. منطقة التجارة الحرة:

هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية تجاه بقية دول العالم، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى، وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي اقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية.[1]

أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحية وتعرف مناطق التجارة الحرة فإنها اتحاد جمركي ناقص فهي تشبه من حيث كونها تعمل على إلغاء القيود الجمركية الداخلية بين دول المنطقة الحرة وتختلف عنه في كون أعضائها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية.

لذا يمكن اعتبارها أبسط الصيغ في أي مشروع تكاملي فهي تمهد للانطلاق إلى مراحل أكثر تقدما في درجات التكامل الاقتصادي، وقد كثير من الدول خلال العقدين الأخرين تحركات وجهود واسعة نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة انسجاما مع توجيهات تحرير التجارة العالمية وأبرز صور مناطق التجارة الحرة في العصر الحديث منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنطقة التجارة الحرة الأوربية (EFTA)؛

3-**الاتحاد الجمركي**

[1] قرامدى سعدية، التكتلات الإقليمية كألية لتحقيق الأمن الإقليمي، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إقليمية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2018-2019، ص:18.

إن الاتحاد الجمركي هو الدرجة الثالثة من درجات التكامل الاقتصادي إذ يتطلب قيامه نوعين من الإجراءات وهما:

- ✓ أن يتم إلغاء وإزالة جميع التعريفات الجمركية والكمية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء، وذلك في المرحلة السابقة ألا وهي مرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة؛
- ✓ وضع تعريفة جمركية خارجية مشتركة، وذلك فيما يتعلق بالتجارة الخارجية أي على واردات الدول خارج الاتحاد الجمركي غير المشاركة فيه.
- ✓ كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد اتفاقيات المعقودة مع هذه الدول والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي لهذه الدول، وفي غالب الأحوال تكون الاتحاديات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي، تسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر لكنها أيضا تحتاج غلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادات الدول الأعضاء، فالاتحاد الجمركي يتشكل من أربع مكونات رئيسية هي على التوالي:

- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء[1]
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد

[1] قرامدى سعدية، التكتلات الإقليمية كألية لتحقيق الأمن الإقليمي، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص ص:20-21.

- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على إرادات الدول الأعضاء في العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها.
- ويعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدا لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد والإشراف عليه، وكثير ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا على أن الدول الأعضاء تتولى اتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون ومن الأمثلة البارزة الاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا سنة 1922م مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948 ويسمى Benexlax

3. السوق المشتركة

تعتبر السوق المشتركة مرحلة أكثر تقدما من المراحل السابقة في التكامل أو التكتلات الاقتصادية وهي عبارة عن اتفاق بين مجموعة من الدول الذي يقم على أساسه إلغاء القيود على نقل عناصر الإنتاج رأس المال والعمل، علاوة على حرية انتقال السلع فيما بين دول السوق، وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاقية سوقا موحدة ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة؛[1]

4. الاتحاد الاقتصادي

يعتبر الاتحاد في حد ذاته غاية، فعلى الرغم من أن السوق المشتركة تعد تطورا حقيقيا نحو تحقيق التكامل الاقتصادي سواء فيما يتعلق بالتبادل السلعي أو حرية عناصر الإنتاج إلا أنها أغفلت جانبا له

[1] فؤاد أبو سبتي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص:130.

أهميته، ونقصد توحيد السياسات الاقتصادية نظرا لتأثيراتها الغير مباشرة على تحديد حركة حرية هذا التبادل السلعي وعناصر إنتاجها.

إن السياسات المالية والنقدية التي تتبعها هذه الدول تأثيراتها البالغة على أسعار هذه المنتجات، لذلك فإن توحيد مثل هذه السياسات يبرز فعالية توحيد التعريفة الجمركية وإلغاء القيود التجارية لذلك فإن الوحدة الاقتصادية نظرا لتأثيرها الغير مباشر على تحديد حركة حرية هذا التبادل السلعي.[1]

ثانيا: مزايا التكامل الاقتصادي

تحرص الدول على إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية أو الاندماج في الكيانات الاقتصادية الكبرى بغية تحقيق العديد من المزايا والمكاسب التي تعتبر الدافع الحقيقي والمباشر وراء إقامة هذه التكتلات الاقتصادية، والتي من بينها:

- ✓ يعد التكامل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المتجمعة، وتأثيرها في السياسات العالمية والمنظمات الدولية، سواء على صعيد التصدي للمشكلات الكبرى التي تواجه العالم بصفة عامة أو العالم النامي على وجه الخصوص
- ✓ اتساع حجم السوق: يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق السوق وبذلك تجد المنتجات المختلفة أسواقا أوسع ومجالا أكبر، ومنه خلق صناعات جديدة استجابة لكبر حجم الطلب الداخلي وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظرا لانفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها بعد ما كانت مقفلة بسبب الرسوم الجمركية العالية ولا شك

[1] هشام محمود الإقداحي، باحث في العلوم السياسية وسياسات الشرق الأوسط، مؤسسة تسياب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص:210.

أن هذا الاتساع في السوق وما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة كزيادة الانتاج وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وبذلك تحقيق الحجم الكبير في الإنتاج، كما يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكتل

- ✓ تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة حيث أن امتداد جدود الدولة اقتصاديا وزيادة امكانيات الإنتاج تعمل على تنويع دروبه وتزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع وعوامل الإنتاج
- ✓ يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات التوظيف والتخفيف من حدة البطالة وما يترتب عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وهذا كله لكونه يعد من أنجح العلوم قصيرة الأجل للمشكلة السكانية، حيث يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المتكاملة بما يحقق قدرا كبيرا من التناسب بين أعدادهم وبين حجم الموارد المتاحة، فيعمل بانتقال الفائض السكاني من دول الفائض إلى دول العجز، محققا بذلك انخفاضا في معدلات البطالة وزيادة مستويات الإنتاج وتحسن مستويات المعيشة في الدول المتكاملة؛[1]
- ✓ اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث أن أي ترتيب تكاملي مرسوم بعناية يمكن أن يكون أداة قوية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث هده الترتيبات تشجع التدفقات الاستثمارية سوآءا بين الدول المشاركة، أو من خارج الترتيب التجاري، إضافة على الانتفاع ببعض مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر كالتكنولوجيا ومصادر التمويل منخفضة التكلفة وكفاءات التسيير والتسويق

[1] عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في ظل التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012-2013، ص:6.

- ✓ زيادة معدل النمو الاقتصادي : حيث يعمل التكامل الاقتصادي على تشجيع وتحفيز الاستثمار، فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب و التركيز على مبدأ تقسيم العمل والكفاية في استخدام وتوزيع الموارد سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الوفورات الاقتصادية عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج، إضافة إلى تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع، بحيث تشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية
- ✓ يساعد التكامل الاقتصادي على توفير الظروف والشروط الموالية لتسريع عمليات التطوير والتحديث، بتظافر جهود الأطراف الكاملة عملا على بلوغ استخدام الأساليب التقنية والتكنولوجية في الإنتاج التي تحتاجها المشاريع الكبيرة، كما يساعد أيضا على زيادة درجة الاستقرار الاقتصادي، وتوفير الحماية اللازمة والكافية لمواجهة الهزات الاقتصادية ومناقشة القوى الاقتصادية والخارجية أو الأجنبية
- ✓ يعد التكامل الاقتصادي إطارا عاما يمكن من خلاله التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء به في المراحل النهائية من التكامل الاقتصادي وذلك في مواجهة التحديات الخارجية[1] التي تواجه ذلك التكتل مما يوفر له القوة التفاوضية التي تستند إليها لانتزاع الحقوق والمزايا التي تنعكس على التكتل ومن ثم على الموقف الاقتصادي لأعضائه خاصة خلال المفاوضات الاقتصادية والتجارية متعددة الأطراف، والتي تشارك فيها التكتلات الضخمة والقوى الاقتصادية

[11] عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في ظل التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص: 6.7.8

الكبرى، حيث يصعب فيها حصول الدول التي تتفاوض منفردة على مزايا تمكنها من الصمود أمام الكيانات الكبيرة.

المطلب الثالث: مناهج التكامل الاقتصادي

إذا كان التكامل ينتل مسلكا توجيهيا يرسم سياسات واستراتيجيات الدول المتكاملة، فإن المنهج المتبع والمحدد من طرف هذه الدول المتكاملة يساهم في نجاح هذه التجربة التكاملية أو فشلها، لذلك نرى عدة مناهج تتبع من طرف الدول المتكاملة وذلك حسب المعطيات المساعدة أو المناسبة لهم ومن بين أهم تلك المناهج ما يلي:

1- **المنهج الاتحادي:**[1] نشأة الرغبة في التوحد كمحاولة لتجنب ما تعنيه محاولات بعض الدول الأوربية التوسع والضم القسري لدول أخرى من إثارة للحروب التي تحدث ضررا بالغا بموارد الشعوب ومستويات معيشتها، وساعدة على قدرة هذه الدعوة تماثل الأسس الحضارية والثقافية للمجتمعات الأوربية، وتقارب أوضاعها الاقتصادية ومدى تشابك علاقاتها البينية وكان الأخذ بوحدة اندماجية يعني نقل السلطة فيها من الأعضاء إلى مركز موحد، بما يتفق ونظام سياسي اقتصادي، يحمل المركز مسؤولية تسيير شؤون المجتمع على نحو ما جرى في الاتحاد السوفياتي، أما الضيعة الاتحادية الفيدرالية كتلك التي طبقتها الولايات المتحدة، فإنها توازن بين ما يترك للولايات من سلطات و تتولاه السلطات المركزية في توثيق العلاقات الاقتصادية بين الولايات بما في ذلك إدارة النظام النقدي، وتوجيه السياسات المالية والتجارية التي تكفل الربط بين الأسواق المحلية، وإعادة التوزيع على نحو يزيل ما بين مستويات النمو من تفاوت، ويحقق لها

[1] محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات الجامعية، 2000، ص:29-30.

قاعدة للتعاون في مواجهة التقلبات الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي، و يمكنها من الاستفادة من القدرة الأكبر على التعامل في الاقتصاد الدولي، وجاءت المقارنة بين هذين الأسلوبين لصالح الصيغة الفيدرالية بناءا على اعتبارين، الأول هو توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وثقتها من أن الدولة الواحدة سوف تخدم تلك المصالح بأفضل ما تفعل الدول القطرية و هذا بوصفه بأنه قاعدة الكفاءة، والثاني أن تسيير الأمور في الدولة الواحدة سوف يعطيها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار وإلا تحولت هذه الدولة إلى صورة منقحة من عملية الضم القسري، وهذه هي قاعدة الديمقراطية.[1]

ويرجع تفضيل المفكرين الأوروبيين لهذه الصيغة إلى أنها تتيح للشعوب الأعضاء فرصة الاحتفاظ بهامش مناسب من الاختيارات التي تجعلهم يشعرون بأن التكامل سلبهم هويتهم السابقة وفرض عليهم إدارة جهة غريبة لا تحفل بمصالحهم وبخصوصياتهم التي كانوا يتحكمون فيها قطريا، وواضح أن المنهج الاتحادي ليس نظرية للتكامل بالمعنى العلمي الدقيق، بل هو في الواقع بمثابة استراتيجية تستهدف تحقيق تكامل سياسي تترك لدولة الاتحاد اختيار السياسات التي تطبقها، بما في ذلك السياسات الاقتصادية التي قد يكون جانب منها معنيا بتضييق الفروق في مستويات النمو بين الدول أعضاء الوحدة، ولا يوجد تحليل نظري مسبق يرسم أساليب تتبعها مثل هذه الدولة لهذا الغرض، وهو ما قد يثير صعوبات في المستقبل قد تهدد الاتحاد ذاته، وتشير التجارب الاتحادية الأوروبية (ألمانيا، ايطاليا، سويسرا) إلى أ، ما عزز الوحدة فيها هو تماثل الخلفيات الثقافية الاجتماعية لشعوبها وما عنيا به اتحاداتها من تعبئة الموارد الذاتية لأعضائها هيأت لها قدرة أعظم على النمو في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، ولعل الاستثناء هو سويسرا التي لم تسع إلى أتباع منهج حمائي، ربما

[1] عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في ظل التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 7-8.

لأن مواردها ورقعتها الجغرافية كانت من الصغر بحيث حالت بينها وبين محاولة رفع درجة التمحور حول اقتصادها الداخلي، أما بالنسبة للدول النامية فإن الهدف ليس مجرد إنشاء دولة واحدة وتعزيز قوتها، كما أنه ليس استخدام هذه الوحدة أداة لحل صراع سياسي كما كان سائدا في الفكر الأوروبي، وإن كانت تسهم في تدعيم الاستقرار الإقليمي، وإنما هو الاستفادة من تعبئة مواردها الذاتية في مواجهة قوى اقتصادية خارجية متفوقة في تعزيز قدرة كل منها على النمو ومن ثم رفع حصتها من عائداته، فغذا عجزت دولة الوحدة عن تحقيق ذلك، وأساءت توزيع الموارد لصالح أهداف جماعة دون أخرى داخل الاتحاد فإن الانفصال يصبح واردا دائما، كما تشهد بذلك تجارب عديدة معاصرة.

2- **المنهج التعاملي**[1]: ذهب بعض المفكرين وفي مقدمتهم كارل دويتش إلى تفضيل تجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها إلى دولة الاتحاد، والحرج الذي ينشأ بسبب الاضطرار إلى النكوص عن الاتحاد لما قد يترتب عليه من خسائر فقدان رقم كانت تحقيقه في السابق وبناء عليه فضلوا اتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع و تكييف المعاملات بين الدول المعنية دون التزام بأطر مؤسسيه معينه او مراحل محدده ويلعب مفهوم الجماعة بمعناه الاجتماعي النفسي هاما في هذه النظرة ويؤدي تزايد حجم التشابكات خلال فتره من الزمن اذا نشأت شعور بالجماعية أي تقارب في المصالح وتماثل في المعتقدات والقيم والسلوكيات والولاءات وتشابه رؤى الأعضاء عن مستقبلهم يجعل التكامل خاتمة طبيعية لهذه الشبكة من العلاقات التي لا تكون كلها اقتصاديه بالضرورة غير أن المنادين بهذا المنهج لم يستطيع ترجيح العوامل الفاعلة في التكامل الإقليمي.

[1] محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص:32.

حتى بعد الرجوع الى التجارب التاريخية توصلت فيها بعض الدول الى تحقيق وحدتها الوطنية لذلك فمن الصعب التعرف على الوزن الذي تكسبه كل من المعاملات في تحديد متطلبات التكامل الذي يبدو كما لو كان" خط تجميع" تحشد فيه كل الأجزاء بلا ترتيب محدد يسهل اختيار المراحل المتعاقبة أن هذا المنهج يتفادى هياكل المؤسسية إقليميه أن تتحول بذاتها إلى قبه في وجه التكامل مكتفيا بإقامه ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكييفيها ومع ذلك فإن التجربة العربية مثلا شهاده تكيفا في انتقال العمالة دون أن يستتبع ذلك تحركا أكثر ايجابيه في مجالات التكامل الأخرى أو إطار مؤسسي إقليمي بشأنها ما هو قائم في مؤسسات وطنيه ترعى المصالح القطرية وذلك على الرغم مما يتصف به التكامل العربي من إفراط مؤسسي ومع أن حرب الخليج الثانية أظهرت مدى تشابك المعاملات رغم تدني نسب التبادل الجاري البيني فإن الشعور بالجماعية لم يكن من القوه بحيث يدفع إلى تكامل طوعي بل إن دولا غير عربيه (أسيوية أساسا) تضررت بسبب كثافه علاقاتها بمناطق العمليات العربية دون أن يكون ذلك دليل على توفر قاعده للتكامل معها.

3- **المنهج الوظيفي**[1]: يتفق أنصار هذا المنهج مع ما نادى به المنهج التعاملي من التدرج كبديل للتحول المباشر إلى حاله الوحدة السياسية بدأ بالنواحي الأقل إثاره للخلاف التي يسهل ظهور ثمار التكامل فيها على أن يسحب ذلك التنازل إلى مؤسسات إقليميه تنتقل إلى شيئا فشيئا وظائف كانت تقوم بها حكومات الدول القطرية ويؤدي هذا إلى ترسيخ فكره التكامل ذاتها وتقبل الانتقال إلى جوانب أخرى و استكمال بناء المؤسسات الإقليمية إلى أن يتم بناء مقومات دوله الوحدة.

يرجع التأكيد على البعد المؤسسي في رأيي ديفيد متراني إلى كون النزعة الوطنية (القطرية) مجافية بطبيعتها للسلام، مما يستدعي إقامه مؤسسات دوليه تجرد الحكومات الوطنية من قدرتها على إثاره الفتن

[1] محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص:32-33.

والحروب نتيجة اعتقاد الجماهير أنها أقدر من هذه الحكومات على تحقيق رفاهيتها فإن تحقيق نجاح بعض المهام ذات الطبيعة الفنية البحث والمحايدة سياسيا مثل شؤون النقل الجوي أو مكافحه الامراض التي تزداد جدوى التعاون الدولي فيها على العمل القطري المنعزل أصبح تنازل الحكومات القطرية عن سلطاتها في مجالات أخرى تتعلق بمزيد من متطلبات تحقيق الرفاهية للشعوب أكثر يسرا غير أن ما شاهدته فتره ما بين الحربين من حروب تجاريه استخدمت فيها أدوات الإغراق والحماية الجمركية وخفض أسعار الصرف فيها يسمى سياسات" افقار الجار" أدى إلى إدراك أن الرفاهية الحقيقية للشعوب تقف عند حدود وظائف جانبيه ذات صفات فنيه وأنها تقوم أساسا على القاعدة الاقتصادية وهي غير محايدة وكان لابد لذلك من إعادة النظر في النهج الوظيفي في مبناه السياسي.

على أن ما شاهده العالم خلال نصف القرن الأخير من في الإطار المؤسسي الدولي ومن نجاح في إيقاف مسلسل الحروب العالمية كان مرجعه التطورات العالمية التي أدت إلى تراكم عوامل الاعتماد المتبادل وإدارة الدول الكبرى للحروب الباردة التي سمحت رغم ذلك بقدر كبير من النزاعات الإقليمية كما أن شرط السعي إلى مزيد من التكامل هو توافق الأهداف وهو ما يتطلب تقاربا ثقافيا مما يجعل هذا المنهج أرجح على المستوى الإقليمي منه على العالمي وكما في حاله المنهج التعامل فإن التنازل لمنظمات دوليه عن مسؤوليات لا تخدش السيادة الوطنية بشكل واضح لا يضمن حفز الحكومات على تقبل التنازل عن اشرافها على نواح أخرى أقل حياديه من الناحية السياسية بل قد يدفعها ذلك إلى التمسك[1] بما يتبقى لها من مجالات أكثر إثاره تلك التي يجرى التنازل فيها ونظرا لاختلاف الحدود الإقليمية تعاون من مجال إلى أخر فمن الصعب تركيز التعاون في إقليم معين لمجرد الرغبة في دفع التوجه نحو التكامل بداخله.

[1] محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 29.-33-34

4- **المنهج الوظيفي المحدث:** مما قد يثار على المنهج الوظيفي من ملاحظات فإن عددا من الكتاب ظل يدعو إلى تعديل المنهج بدلا من نبذه تأكيد العمل على المستوى الإقليمي الذي تتوفر فيه ثقافه مشتركة تقرب بين منظومه القيم التي تتبناها وما يدخل ضمن تقديرها الحسي لمضمون الرفاهية ضمانا لفعالية المنهج بمعنى توليد رغبه متزايدة لدى الجماهير والسلطات السياسية في السير قدما نحو مزيد من التكامل ويتجاوز الأمر القضايا ذات الشأن في كل من الدول أعضاء الإقليم إلى ما تسعى إليه هذه الدول من خلال علاقاتها مع باقي العالم وهي أمور أكثر ارتباطا بالجوانب السياسية القطرية وقد يحول تباين المواقف منها دون الاستمرار في حركه التكامل وهو ما تشهد به تجارب الدول النامية عامة و عربية خاصة، ونظرا لأن العمل المشترك في أمور تتعلق برفاهيه البشر يتطلب تخصيص موارد اقتصاديه كافيه، فلا بد من تماثل أولويات هذا التخسيس في جميع دول أعضاء التكامل ومن اتفاقها على الاستخدامات التي غالبا ما تتقارب استفادة الدول منها، ويتطلب هذا وجود أطر مؤسسيه تحيل الاختيارات بشأن الأهداف وتخصيص الموارد واستخداماتها إلى قرارات قابله للتنفيذ سعيد وجود هذه الأطر على بناء أجهزة مؤهلة لبناء مقومات دولة الوحدة عند بلوغها.

فإذا تحقق التجانس الثقافي على خلق اتفاق حول أولويات تخصيص الموارد أصبح ممكن أن الاتفاق على القرارات ذات الطبيعة الاقتصادية غير المحايدة دون الوقوف عند نواحي فنيه غير خلافيه وفق ما ذهب إليه المنهجين التعاملي والوظيفي، فإذا وضعت هذه الاعتبارات الاقتصادية في إطار أوسع فسوف تقود إلى إدراك ضرورة إيجاد قدر من التفاهم السياسي بين متخذي القرار في دول الإقليم وهو ما يطلق عليه الأثر الانسيابي لعمليه التكامل الذي يتعلم به البشر كيف يحدثون التكامل في التجربة سيرغبون في المضي فيه قدما والتنازل عن القطرية لصالح مزيد من سلطات التنظيمات الدولية أو تحقيق الاتحاد على

دفعات وبدأ يصبح على نظرية التكامل أن تحدد المعايير التي بمقتضاها يجري الاتفاق على عدد من المجالات الاقتصادية التي يفضل البدء بها لتقود إلى حركة مستمر للتكامل يساعد على ذلك أن لا تكون الدولة المعنية تعاني من اختلالات بنويه في التجمع التكاملي إعطاء

أولويات لقرارات تعالجها مما ينعكس سلبا على باقي دول التجمع التكاملي(هو ما كانت تخشاه دول الفائض العربية تجاه دول العجز) ويرى بعض دعاة الوظيفة المحدثة أن عملية التكامل يحكمها منطق نظري وعمل داخلي يؤدي تجاهله أو محاوله العبث به إلى الجمود إن لم يكن الانتكاس ويتخذ هذا المنطق شكل تعاقبه خمسة مراحل وهي: المرحلة التمهيدية، مرحلة البداية، مرحلة الانطلاق، مرحلة الدفع الذاتي، مرحلة النهاية ويلاحظ أن هذا التقسيم يماثل ذلك الذي نادى به الكاتب روستو في نظريته مراحل النمو الاقتصادي ولكنه يضيف إلى قوه الدفع المكتسبة أنه كلما تقدم العمل نحو مراحل أعلى زادت خسائر الأطراف المعنية من التراجع عنه وتكون الخسائر أفدح ما يكون عند بلوغ ما يسمى النهائية وتتوقف سرعه السير في هذه المراحل واستمراريتها على الظروف الخاصة للتجمع الإقليمي المعنى غير أن القضية هي أن تترجم هذه المراحل إلى اختيارات محدده المجالات التي يبدا التكامل بما يدفعه إلى الانطلاق اكتساب القدرة على الدفع الذاتي.[1]

المبحث الثاني: مناطق التجارة الحرة والقضايا التي تثيرها

تشكل منطقة التجارة الحرة المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادي ورغم مزايا المنطقة من حيث إزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء إلا أن هذه الدول لازالت تمارس تعريفاتها الجمركية

[1] محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص:34.

الخاصة بها مع بقية أنحاء العالم وهذا ما خلق معوقات في سبيل الوصول إلى مرتبه أعلى من منطقه التجارة الحرة.

المطلب الأول: مفهوم منطقه التجارة الحرة

تعتبر منطقه التجارة الحرة الدرجة الثانية من بين درجات سلم التكامل اقتصادي بل أن هناك من الكتاب من يرى ضرورة أن يبدأ مراحل التكامل أو درجات التكامل الاقتصادي بهذه المنطقة وذلك للتقدم الواضح بينها وبين منطقه التفضيل أي المرحلة التي سبقتها.

تعريف منطقة التجارة الحرة: هو اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم المفروضة على كل دولة مع الاحتفاظ بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها مع بقية دول العالم غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة؛[1]

كما عرفت منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو اكثر تشتمل على مجموعه التدابير التي تلغي كافه القيود الجمركية والغير جمركية المفروضة على التجارة البينية بين الدول الأعضاء في المجموعة التكاملية ويستثنى من هذا التحرير الكامل لي خدمات رأس المال كما أنه يتم وضع ترتيبات خاصه لبعض السلع الطبيعة الحساسة التي تتأثر كثيرا بوضع الترتيبات الخاصة بتحرير التجارة في الأجل القصير[2].

[1] السيد محمد أحمد السريتى، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص :190.

[2] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحدبثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005.

المطلب الثاني: قضية المنشأ

أصبحت قواعد المنشأ موضوعا صعبا في التجارة الدولية ليس فقط لأنها تشكل مجالا عالي التقنية لوضع القواعد ولكن أيضا لأن تعيينها وتطبيقها لم يتم تنسيقها في جميع أنحاء العالم.

أولا: تعريف قواعد المنشأ

عرفت اتفاقيه منظمة التجارة العالمية قواعد المنشأ بأنها: " القوانين والأنظمة والقرارات الإدارية ذات تطبيق العام لدى أعضاء المنظمة لتحديد المنشأ للسلعة"

كما عرفت قواعد المنشأ حسب اتفاقيه كيوتو على أنها:" الأحكام المحددة التي تم تطويرها من مبادئ التشريع المحلي أو الاتفاقيات الدولية التي تطبقها الدولة بهدف تحديد المنشأ".[1]

يوضح التعريفين السابقين أن قواعد المنشأ هي الأساس للمعايير لتحديد منشأ البضائع يمكن تطوير هذه المعايير من المبادئ الواردة في التشريعات الوطنية أو المعاهدات الدولية ولكن تنفيذ قواعد المنشأ يطرح عده عقبات ينبغي وضع حلول لها وتجاوزها وهذا ما يعرف بقضيه المنشأ أي منشئات سلعه.

ثانيا: قضيه المنشأ

لا يعني تحرير التبادل التجاري أن تزال الرسوم والعوائق أمام جميع المبادلات نظره لأن بعض المنتجات تصديرها دوله إلى شركائها في المنطقة هي اعاده تصدير لمنتجات دوله أخرى من خارجها ويترتب على ازاله الرسوم على مثل هذه السلع أمران غير مرغوبين.

[1] قواعد المنشأ، مجلة جمارك دبي، الإصدار الثاني، 2014، دبي، 2014، ص:2.

الأول هو ما يعرف باسم انحراف مسار التجارة وهو يعني أن المنتجين[1] الأصليين يتحايلون على الدول التي تقرض رسوما مرتفعة بالتصدير إلى الدول ذات الرسوم المنخفضة لتقوم بإعادة تصديرها إلى الدول مرتفعة الرسوم حيث تصبح أرخص مما لو استوردتها مباشره (مع اخذ نفقات النقل في الحسبان) الأمر الثاني ويترتب على تقدم أن الدولة المستوردة تدفع ثمن السلعة المعاد تصديرها بالعملات الأجنبية متضمنا ما تكون الدولة معيدة التصدير قد حصلت عليه من رسوم جمركية بينما تحرم حكومتها من هذه الرسوم وقد تعالج هذه القضية باستثناء اعادة التصدير من عملية التحرير غير أن المشكلة تنشأ عندما تتضمن المنتجات المصدرة من دولة عضو إلى شريكة لها بعض المستلزمات المستوردة من دولة غير عضو حيث يلجأ منتجون أجانب لإقامة مصنع على أرض إحدى دول التجمع وتزويده بمستلزمات يصنعونها لديهم ويصدرونها إلى تلك الدولة ويقومون بالمساعدة في صناعه المنتج النهائي باسم تجاري محلي ويبعه في دول الاتحاد ليس بالضرورة لارتفاع الكفاءة الإنتاجية للدولة العضو المصدرة، بل اعفائه من رسوم تظل مفروضة على استيراد المنتج تام الصنع من الخارج.

ومن هنا جاءت قاعدة التأكد من منشأ السلعة حيث توفى سلعة من الرسوم عند التبادل داخل التجمع إلا صدرت لها شهادة منشأ تفيد أنها تستوفي شروط يتفق عليها للتثبت من أنها من إنتاج ثم الدول الأعضاء. ويمكن التمييز بين ثلاثة أسس لها كالتالي :

- ✓ معيار المنشأ: ويعني أن تكون المنتجات مصنوعه بالكامل داخل المنطقة من مواد منتجه داخلها. غير أنه يندر أن يتم الإنتاج بالكامل دون استخدام مستلزمات خارج المنطقة؛

[1] محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، ص: 65.

- ✓ معيار النسبية: ويقضي بأن لا تتجاوز المكونات الداخلة في الإنتاج من مصدر يقع خارج المنطقة (أو مجهول) بنسبة معينة لا تكون شديدة الارتفاع إلى الحد الذي يستبعد الصناعات محلية تحتاج إلى مستلزمات لا يجرى إنتاجها محليا(داخل إحدى دول التجمع).[1]

ولا يستحسن اشتراط أن تنتج محليا لأنها لن تكون بالكفاءة الاقتصادية أو الجودة الفنية المناسبة مما يقتضي استيرادها من الخارج كما أنها لا تكون شديدة الانخفاض إلى الحد الذي يفتح الباب أمام تسرب منتجات ذات منشأ أجنبي من خلال انحراف في مسار التجارة هذه النسبة تبلغ عاده حوالي50% بحيث تسمح بتغطية تكاليف العناصر الأولية المحلية (العمل، راس المال، التنظيم) إضافة إلى جانب قدر معقول من المكونات المحلية.

- ✓ العملية التحويلية: ويقصد به ان تكون سلعه قد انتجت بموجب عمليه إنتاجيه معينه تدخل تعديلات جوهريه على المستلزمات بغض النظر عن نسبه المستورد من الخارج منها وعاده يكون للدولة المنتجة ميزه نسبية في هذه العملية تجعلها مهمه بالنسبة لاقتصادها ومن ثم يعتمد تصديرها داخل المنطقة على كفاءاتها الإنتاجية وليس مجرد رخص المستلزمات المستوردة من خارج المنطقة.

أما الرسوم الخارجية فيترك تقديرها لكل دوله حي تستطيع أن تحمى ما تريد من الصناعات المحلية بما في ذلك الصناعات التي تريد أن تصدر منتجاتها إلى باقي أعضاء المنطقة ورغم أن قاعده المنشأ تعالج ما قد يترتب على ذلك من انحراف في مسار التجارة إلا أنها لا تقضي عليه تماما، تشير بعض التجارب إلى أن رأس المال الأجنبي يستغل ارتفاع درجه انفتاح دولة عضو في منطقة تجارة حرة يستثمر فيها ويزودها بالمعدات والتكنولوجيا اللازمة وبعض المستلزمات الأساسية معتمدا على استكمال

[1] محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص:66.

نسب المنشأ من باقي المستلزمات والعناصر المحلية ومن ثم النفاد إلى أسواق باقي الدول الأعضاء ويتبع ذلك بعد حين توفير مناخ ملائم لمزيد من الاستثمارات الأجنبية مما يهدد عمليه اعاده تقسيم العمل واستمرار التكامل ذاته.[1]

المطلب الثالث: القضايا الأخرى التي تثيرها منطقه التجارة الحرة الافريقية

يثير انشاء منطقة التجارة الحرة أربع قضايا الأولى الاتفاق على مسميات السلع وهي قضية التصنيف والثانية تحديد السلع التي يشملها الاعفاء وهي قضية المنشأ والثالثة هي تحديد النمط الذي يتم وفقا له الاعفاء وهي قضية التدرج الزمني الرابعة هي توزيع المنافع نتيجة تفاوت أثار المنطقة الحرة على الدول الأعضاء.

1- قضية التصنيف: نظرا لأن الترتيبات الإقليمية تتضمن اتفاقا على معامله السلع مختلفة من حيث الرسوم البينية أو الخارجية أو أنواع القيود الأخرى فإنه يكون من المهم الاتفاق على توحيد قواعد تصنيف السلع التي تشمل طبيعة المواد الداخلة فيها ودرجه تصنيعها استخدامها مع التميز بين ما يعتبر ضروريا وما ليس كذلك السياسة الجمركية معنية الرسوم والقيود الكمية على كل من بنود التصنيف وفقا لأوضاعها الاقتصادية وتغييرها مع تغير أحوالها الاقتصادية وقد وضعت الأمم المتحدة لأغراض مقارنة الإحصاءات نظاما معياريا للتصنيف يجرى تقسيمه على أبواب ثم على فصول وفروع وبنود بحيث يخصص لكل منها رقم يستدل منه على نوع السلعة غير أن النظام الشائعة لأغراض التعريفة كان يعرف بنظام بروكسل وحل محله في أواخر الثمانينات النظام المنسق وتجرى مراجعه هذه النظم بصورة مستمرة لإدراج السلع المستحدثة ومراعاه التطور في العمليات الإنتاجية وقد تأخذ دول التجمع الإقليمي بهذا النظام كما هو الحال بالنسبة للاتحاد

[1] محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص:67.

الأوروبي أو قد تتفق هذه الدول على تسميات مشتقه منه تناسب أوضاعها كما فعلت المجموعة الأندية.[1]

2- قضيه التدرج: يؤدي إلغاء الرسوم البينية إلى احتمال تعرض الكثير من الصناعات القائمة في كل من دول المنطقة إلى منافسة مفاجأة ولذلك يجرى عادة الاتفاق على أن تخفض الرسوم بصورة تدريجيه على مدى فتره زمنية تستغرق عده سنوات ويسمح هذا للأنشطة الاقتصادية التي تتأثر بهذا التخفيض بتوفيق اوضاعها وفقا للتغيرات التي تحدثها المنطقة الحرة كما تتيح للدول أن تدبر شؤونها المالية وتواجه ما تتعرض إيراداتها العامة من نقص نتيجة تخفيض الرسوم على إيراداتها من شريكاتها ويتم التخفيض بأحد الأسلوبين هما:

الأول: هو تخفيف جميع الرسوم بالنسبة معينة تتصاعد مع الزمن إلى100%، بحيث يتحقق التحرير الشامل في نهاية فترة معينة تتراوح عادة بين 10 سنوات و 15 سنة

الثاني: هو الاتفاق على نسب متفاوتة للتخفيض الذي يطبق على الأنواع المختلفة للسلع وفقا لماذا تحمل كل منها للمنافسة في ظل الظروف السائدة في دول منطقة فتختار قوائم من السلع يجرى الالغاء بالنسبة لها مباشرة ويتفق على تواريخ تالية لقوائم أخرى أن لم يتم تحرير التجارة في جميع السلع

وقد تجد بعض الدول صعوبة في تخفيض الرسوم على صناعات وليدة تظل بحاجة إلى حماية فترة من الزمن قبل أن تتركها تتعرض لمنافسة من باقي أعضاء الاتحاد ولذلك قد يجري الاتفاق على أن يطبق التخفيض على قوائم من السلع بنسب متفاوتة حتى لا تضار إحدى الدول بشكل يجعلها تعزف عن الانضمام إلى المنطقة فبعض السلع قد تعفى مباشرة بصوره تامة لأنه لا يخسئ فيها من منافسة بل على العكس قد يكون استيرادها مرغوبا سواء.

[1] محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 64-65.

3- قضيه توزيع المنافع: على أن خلق التجارة في منتج معين بمعنى أن تبدأ إحدى الدول الأعضاء في التوسع في إنتاجه وتصديره إلى باقي الأعضاء قد يعني تعرض صناعات كانت قائمة قبل إنشاء المنطقة في بعض الدول الأعضاء إلى المنافسة تحد من نشاطها وتعرض إلى انكماش في الإنتاج وزيادة في البطالة و تثير اعتراضات من جانب أصحاب الصناعات المتضررة مما قد يدفع هذه الدول إلى الانسحاب من المنطقة خاصة إذا لم تجد أن بعض صناعاتها حظي بقدرة مماثلة في باقي الدول الأعضاء دون أن تتمكن هذه الأخيرة من الحصول على ميزه من الصناعات تعوضها عما قد تفقده، ولهذا الأمر أهميته بالنسبة للدول النامية محددة السوق حيث تأمل من وراء التكامل أن تقيم صناعات كبيره الحجم اعتمادا على اتساع السوق الإقليمية أمامها الدول الأكبر حجما لا تجد في أسواق الدول الصغيرة ما تعريها على أن تفتح أسواقها لها[1].

وفي نفس الوقت تكون عادة على توفير وفرات خارجيه تساعد على تخفيض تكاليف إنتاج عدد أكبر من الأنشطة ومن ثم تستطيع استقطاب قدر أكبر من الصناعات الإقليمية وهو ما تتعرض له الدول النامية التي تدخل في مناطق حرة مع دول أكثر تقدما وفقا قواعد الإقليمية الجديدة ولذلك تشير تجارب تجمعات الدول النامية إلى أن التفاوت في عدد من المقومات منها الحجم ومستوى النمو ودرجه تماثل الهياكل الاقتصادية أو تباينها كان له أثر كبير في اخفاق الكثير منها بسبب التباينات في أنصبه الدول الأعضاء من منافع التكامل بل تحول الأمر في بعض هذه التجارب إلى الصراع سافر.

4- قضية المنشأ: تم التطرق إليها بإسهاب في المطلب الثاني من نفس المبحث تحت عنوان قضيه المنشأ والقضايا التي تثيرها.

[1] محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص:69.

5-المبحث الثالث: بعض التجارب التكامل الاقتصادي

لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد فهي تشمل بكل صورها حوالي 75 % من دول العالم كما أنها تسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية.

تناول في هذا المبحث بعض التكتلات الاقتصادية من داخل القارة الإفريقية ومن خارجها للخروج بأهم المحطات التي مرت بها كل تجربة والنتائج المتحصل عليها وحتى بعض العراقيل التي واجهت كل تجربة للاستفادة منها وكذا تقييم هذه التجارب للاستفادة منها على مستوى تجارب أخرى وتكون منطلقا لها.

المطلب الأول: بعض تجارب التكامل داخل قارة افريقيا

قامت عده تجارب على صعيد الدول الإفريقية ذات نتائج محددة للغاية أو التي لم يكتب لها الوصول إلى النتائج المرجوة منها عبر سنوات عديدة و نخص بالذكر بعض التجارب تتشابه فيما بينها من حيث ضالة النتائج المترتبة على قيامها تجربه السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا وتجربه اتحاد المغرب العربي لتتوصل في النهاية كل تجربة إلى تقييم من أسباب فشل هذه التجارب[1]

1- _تجربه السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا)

تمثل السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا أحد أهم التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية بصفه عامة والقارة السمراء بصفة خاصة ويمكن النظر إلى تجمع الكوميسا على أنه فكرة

[1] [1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 301.

متطورة لمنطقة التجارة التفضيلية بين دول شرق وجنوب افريقيا ويعود تاريخ انشاء هذه المنطقة الأخيرة إلى مارس 1978 وإلى الإعلان المشهور بإعلان لوزاكا عاصمة زامبيا ففي هذا التاريخ انعقد الاجتماع الدوري لوزراء التجارة والمالية والتخطيط دول شرق وجنوب افريقيا في لوزاكا عاصمة زامبيا حيث تمخض هذا الاجتماع عن مشروع إقامه وحدة اقتصادية بين دول الإقليم من حيث يتدرج من منطقة تجارية تفضيليه تصل خلاله جدول زمني قوامه 10 سنوات إلى سوق افريقيا مشتركة إلى أن تنتهي بتحقيق مرحلة الوحدة الاقتصادية بين الدول هذا الإقليم وفي ديسمبر عام 1981 وفي لوزاكا وجهت الدعوة لرؤساء الدول والحكومات للاجتماع في 21 ديسمبر 1981 للتوقيع على معاهده انشاء منطقة التجارة الحرة التفضيلية ودخلت المعاهدة المذكورة حيز التنفيذ في 1982 ثم تحولت هذه المعاهدة لتأخذ شكل تجمع الكوميسا في نوفمبر 1993 خلال اجتماع عقيدته الدول الأعضاء في كامبولا عاصمة أوغندا في 5 نوفمبر 1993 وفي هذه القمة تحويل منطقة التجارة التفضيلية إلى سوق مشتركة والإعلان والتوقيع على معاهدة إنشاء السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا و خلال القمة اللاحقة التي عقدت في ليونجوى عاصمة مالاوي في 8 ديسمبر م1994 تم توقيع على المعاهدة الجديدة لتفسح الطريق إلى قيام تجمع الكوميسا الافريقي وفي نفس التاريخ تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات بنسبه 60% على التجارة البينية للدول الأعضاء في تجمع الكوميسا وفي قمة الكوميسا التي عقدت في كينشاسا في 29 يونيو1998م تمت الموافقة على عضوية جمهورية مصر العربية في تجمع الكوميسا الافريقي.[1]

❖ **تقييم تجربه السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا(كوميسا)**

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (الكتاب الثاني)، مطبعة الإسراءص302

حقق تجمع الكوميسا أفضل معدل نمو في التجارة البينية خلال الفترة 1985_ 1998م بلغ 14% حيث زاد حجم هذه التجارة من 824 مليون دولار في عام 1998م 1.7 مليار دولار عام 1994 لتصل إلى4.2 مليار دولار في عام 1998م لتتجاوز خمسه مليار دولار في عام 2002م وقت نفسه يمثل انخفاض تكلفه النقل بتجمع الكوميسا بحوالي25% نتيجة لتطبيق معايير التجمع لتسيير النقل بين الدول الأعضاء أحد الإنجازات الهامه التي حققها هذا التجمع الكبير وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه المؤشرات كان لها أن تتحسن كثيرا لولا وجود عدد من العوامل والعقبات التي حاله كثيرا دون ذلك وأولى هذه العوامل يتمثل في عدم انضمام غالبية الدول الأعضاء إلى مشروع منظمة التجارة الحرة الذي تم التوصل إليه في أكتوبر عام 2000م، فلقد طالبت باقي الدول الأعضاء في الكوميسا إعطائها مهلة لتوثيق أوضاعها الاقتصادية الداخلية لأن دخول منطقة التجارة الحرة يعني إلغاء كافة الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الأعضاء وضياع سند مالي من موارد الدولة العضو ومن بين هذه العوامل المسؤولة أيضا عن ضعف النتائج عن مستواها الممكن تلك المخاوف التي تعاني منها بعض الدول الأعضاء من احتمالات حدوث تلاعب أو غش تجاري فيما يتعلق بهوية السلع المقرر إعفاءها من الرسوم الجمركية وغيرها من القيود إذ تخشى بعض الدول الأعضاء قيام تجار بالاستيراد سلع أوروبية أو صينية وتصديرها لمنطقة الكوميسا على أنها سلعة وطنية مستوفات لشروط شهادة المنشأ.[1]

ويعتبر ضعف اقتصاديات الدول الكوميسا وتشابه هياكلها الإنتاجية أحد عوامل التباطؤ الشديد في نمو التجارة البينية بين الدول الأعضاء في الكوميسا بالمقارنة بمستوياتها الممكنة.

[1] [1] مرجع سبق ذكره، ص:309.

ويضاف إلى العوامل السابقة ما تعانيه منطقة الكوميسا من خلافات سياسية جادة ووجود صراعات على الحدود بين الدول الأعضاء ويقع في مقدمة هذه المشكلات الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية ورواندا وغيرها، ومن بين هذه العوامل أيضا النقل وندرت الموارد الصرف الأجنبي وقصور الدعاية والإعلان وغياب الدراسات الاقتصادية والتسويقية داخل دول منطقة الكوميسا.[1]

2- تجربه اتحاد المغرب العربي

اتحاد المغرب العربي تأسس بتاريخ 17 فبراير 1989م بمدينة مراكش بالمغرب ويتألف من خمس دول تتمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي(الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا) وذلك من خلال التوقيع على ما يسمى بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت أول مؤتمر للأحزاب المغاربية التي عقد في مدينة طنجة بتاريخ (30_28)/04/ 1958م الذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحوه فكرة التعاون وتكامل دول المغرب العربي مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964م لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي وبيان جريدة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974م ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983م وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة يوم10/06/ 1988م وإصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنه تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي ويهدف اتحاد المغرب العربي إلى فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرة التنقل

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص:309.

الكاملة للأفراد والسلع والتنسيق الأمني وتوطيد أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين الأعضاء.

❖ **تقييم تجربه الاتحاد المغاربي**

✓ **واقع الاتحاد المغاربي**

يعيش اتحاد المغرب العربي حالة من الجمود والسكون ككيان رغم ما تعرفه دولة من حركية وتغيير مشكل الصحراء الغربية لازال قائما بين الجزائر والمغرب زيادة على ذلك انهيار الدولة في ليبيا وما تعيشه من حالة حرب يؤثر بشكل مباشر على دول الاتحاد المشتركة مع كل من تونس والجزائر والمركز الجغرافي لليبيا في قلب الاتحاد تقام المغرب باحتضان مفاوضات الفرقاء الليبيين فيما عرف باتفاق "الصخيرات" برعاية أممية إلا أن مسلسل السلام لا زال طويلا وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على محاولة لإحياء "اتحاد المغرب العربي"[1]، هناك من حكم على اتحاد المغرب العربي أنه ولد ميتا وذلك بالنظر إلى المشاكل السياسية الكبيرة العالقة بين دوله شكلت عائقا أمام الاندماج الكلي وتحقيق أهداف الاتحاد فاختلاف الأنظمة السياسية والنزاعات الموروثة عن الاستعمار بين دول الاتحاد ورغبة كل دولة في الريادة والزعامة على الصعيد الإقليمي كانت من بين العوامل المؤثرة سلبا على سير الاتحاد نحو أهدافه المنشودة تبقى مشكلة الصحراء المغربية أكبر عقبة تواجه تفعيل مشروع اتحاد المغرب العربي منذ تاريخ إعلانه.[2]

المطلب الثاني: بعض تجارب التكامل الاقتصادي خارج القاره الإفريقية

[1] عطية معتق سلمي المسعودي، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي بعنوان التنمية المستدامة في افريقيا الفترة من 1-8 مايو 2018م بقاعة المؤتمرات الكبرى بالمعهد، مصر، ص ص: 2-3-19.

[2] عطية معتق سلمي المسعودي، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي بعنوان التنمية المستدامة في افريقيا، مرجع سبق ذكره، ص:17.

تعد تجارب التكامل الاقتصادي خارج القاره الإفريقية هي الأقدم عبر الزمن فهناك من كتب لها أحدث التغيير في اقتصاديات الدول المتكاملة والاقتصاد العالمي كتجربة رابطة دول جنوب شرق أسيا(الأسيان)، كما أن هناك تجارب أخرى لم يكتب ما تم تسطيره لها وأحداث ما كان متوقع منها كتجربة رابطه أمريكيا اللاتينية التي تمثل نموذج لفشل المنهج التجاري.

1-تجربه رابطه دول جنوب شرق أسيا(رابطه الأسيان)

تمثل رابطة الأسيان أحد أهم التجمعات الاقتصادية في القارة الأسيوية حيث تضم في عضويتها غالبية الدول الواقعة في جنوب أسيا والتي تقع في مقدمتها كل من ماليزيا، باكستان، سنغافورة، نيوزيلندا، اندونيسيا، فيتنام، سلطنة بروناي، لاوس، الفلبين ومن المتوقع أن يتم التوقيع على اتفاقية انضمام الهند في أكتوبر 2003.

وفي قمه الأسيان التي عقدت في 14 نوفمبر 2002 في نيوزلندا بمدينة فنوم بنهPhnom penh تمت الموافقة على انضمام الصين إلى الأسيان اعتبارا من أول يناير 2002م ليصبح الأسيان بذلك أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تغطي سوقا استهلاكيا قوامه مليار وسبع مئة مليون نسمة وتحقق للصين تبادلا تجاريا يفوق مليار دولار سنويا.

وتهدف رابطة الأسيان كغيرها من القوى الاقتصادية الإقليمية إلى إقامة منطقة حرة بين أعضائها بحيث يتم إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية وبما لا يتعارض مع قواعد وأليات النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف الذي تشرف عليه منظمه التجارة العالمية وتسعى رابطة الأسيان كذلك إلى دعوة اليابان وكوريا الجنوبية إلى الانضمام إليها في وقت لاحق بمعنى أنها ليست تكتلا اقتصاديا مغلقا قاصرا على دول الجنوب الأسيوي وإنما تعد تكتلا اقتصاديا مفتوحا يقبل في

عضويته دولا أخرى في جنوب شرق أسيا وهو ما يمهد السبيل إلى اتساع نطاق هذا التجمع الاقتصادي الأسيوي.[1]

وحول أهمية تكتل رابطة الأسيان وزيادة أهميته في الاقتصاد العالمي

يجب ملاحظة أن الدور الأسيوي يتنامى في العلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى الأخص منذ حقبة التسعينات من القرن العشرين، فاليابان تمثل ثاني أكبر عملاق اقتصادي في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية بل يرجع الخبراء والمحللون أن يكون القرن الحادي والعشرون هو قرن أسيا بقيادة الصين أو اليابان أو كلتيهما، بمعنى أن رابطة الأسيان بعد انضمام الصين لها واحتمالات ضم اليابان لكوريا الجنوبية ستزيد من مصداقية الرأي الذي انتهى إليه مجموعة المحللين والخبراء في هذا السياق التحليلي، فمعدلات النمو العالية التي لا تقل عن 9% والتي يشهدها العملاق الاقتصادي الصيني منذ مطلع حقبة التسعينات من القرن العشرين لخير دليل وقدرته المتزايدة على لعب دور تنامي في العلاقات الاقتصادية الدولية.

تتجه دول رابطة الأسيان إلى الإسراع في تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء المخاوف التي تساورها في اتفاق 34 دولة في قمة كيبك الكندية في أفريل 2001م على إقامة منطقة تجارة بين الأمريكيتين، بمعنى توسيع دائرة منطقة التجارة الحرة لدول شمال أمريكيا (الولايات المتحدة، كندا، الميكسيك) لتغطي كافة دول أمريكيا اللاتينية، وترجع مخاوف الدول الأعضاء في رابطة الأسيان من هذا التحرك الأمريكي إلى أن منطقة التجارة الحرة الأمريكية تضيق الخناق على دول القارة الأسيوية، وتخلق مناخا اقتصاديا معايرا يحد من دخول منتجاتها غلى قارتي أمريكيا الجنوبية والشمالية.

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص:321-322.

اتساع نطاق المخاوف الأسيوية في ضوء الاقتراح الأمريكي الذي طرح في منتدى دافوس على ضفاف البحر الميت بالأردن في يونيو 2003م، باستعداد الولايات المتحدة بإقامة منطقة تجارة حرة مع دول منطقة الشرق الأوسط في غضون عشر سنوات، يمثل منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها داخل حدود رابطة الأسيان أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يسهم كثيرا من تحقيق وفورات اقتصادية كبرى من خلال تخفيض نفقا النقل والتأمين بما يسهل حركة انتقال والأشخاص داخل منطقة الأسيان، يزيد بالتالي من قدرتها التنافسية داخل تجمع الأسيان وخارجه، بل أن فتح الباب أمام عضوية داخل جنوب شرق أسيا، وفي مقدمتهم اليابان وكوريا الجنوبية، وإنما يمثل علامة بارزة، على طريق توسيع دائرة التجارة البينية داخل تكتل الأسيان ويحقق النبؤة الخاصة بأن القرن الحادي والعشرين هو قرن القارة الأسيوية.[1]

2- تجربة رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية

سعت أمريكا اللاتينية التي كانت أسبق مناطق العالم الثالث للاستقلال إلى التخلص من التبعية المترتبة على وقوعها في نطاق نفوذ الشركات الأمريكية الكبرى، أخذا بنصيحة اللجنة الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة فيها بالتحرك على مستويين: قطري باتباع منهج تخطيطي يركز على تحقيق أكبر قدر من التخلص من الروابط الممثلة للتبعية من منطلق الإحلال محل الواردات، وإقليمي مبني على تكامل اقتصادي يستهدف تطوير التخصص الإنتاجي والنهوض بتقنيات الإنتاج وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتوطيد العلاقات بين التجمعات التكاملية في القارة، وحددت اللجنة وظيفتين رئيسيتين لعملية التكامل:

- أن توسع امكانيات التبادل التجاري بين دول المنطقة عن طريق تأسيس منطقة التجارة الحرة؛

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص:323-324.

- أن تساعد عملية التصنيع عن طريق خلق قطاعات صناعية قادرة على أن تحل محل الجانب الأكبر من السلع المستوردة من خارج الإقليم (أي إحلال محل الواردات على مستوى الإقليم).

وهكذا بدأت في أمريكيا اللاتينية حركات تكامل أسواق أخد بالمنهج التجاري للتكامل.

وبناء على اقتراح تقدمت به أربع دول هي الأرجنتين، أورجواي، البرازيل وشيلي إلى مؤتمر اقتصادي لمنظمة الدول الأمريكية OAS في 1957م ثم عقد معاهدة مونتفيديو (الأرجنتين) التي أنشأت "رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية المعروفة باسم "لافتا" وفي 1961/02/18م وانظمت إليها إكوادور وكولومبيا في 1961م، ثم فنزويلا في 1966م وبوليفيا في 1966م وبوليفيا 1967م، وبذلك شملت الرابطة المكسيك وكل قارة أمريكا الجنوبية ما عدا الدول الثلاث الصغرى، الذي كانت مستعمرات جويانا سابقا وهي جويانا (البريطانية) التي انظمت لتجمع أمريكا الوسطى، وسورينام (جويانا الهولندية) وجويانا الفرنسية.

وكان هدف الرابطة هو تحرير التجارة فيما بين أعضائها دون النص على أن يتبع ذلك إقامة اتحاد جمركي دون التحرك نحو سوق مشتركة[1]، وهي في ذلك تختلف عن التجمعات التكاملية الأخرى، وعلى الرغم من تواضعها في الهدف، فإنها تعرضت إلى تباطؤ في تحقيقه مما أدى إلى تعدد محاولات التصحيح، ففي 1964م صدر القرار رقم 71 بضرورة اتخاذ اجراءات مشتركة في صالح البلاد الأقل نموا، غير أن هذا القرار لم يأن حظه من التطبيق وفي 1965م اقترح عدد من أعضاء الرابطة (أورجواي وباراجواي وبوليفيا) مشروعا للاستغلال المشترك للموارد الطبيعية، مصحوبا بإمكان تحرير التجارة فيما

[1] محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص:375-376..

بينها، غير أن هذا التجمع تأخر ظهوره حتى عام 1981م، وعبر إعلان بوجوتا (كولومبيا) الصادرة في أغسطس 1966م عن رغبة مجموعة دول منطقة الأنذيز (إكوادور وبيرو وفينزويلا وكولومبيا) وإقامة مشروعات بجهد مشترك، وانظمت إليها بوليفيا في عام 1968م لإقامة "هيئة التنمية الأندية" ثم توجهت هذه المجموعة إلى إقامة تجمع تكاملي جزئي تضمنها هو المجموعة الأندية، كذلك سمعت الأرجنتين وأورجواي وباراجواي البرازيل وبوليفيا إلى تنمية مشتركة لحوض نهر بليت، واشترطت الأرجنتين والبرازيل ألا يتضمن هذا تحرير للتجارة على نطاق جزء إقليمي، ووقعت معاهدة الأمازون 1978م ونجحت الدول المتوسطة الحجم (خاصة شيلي وكولومبيا) التي كانت تخشى أن تؤدي تغليب قوى السوق إلى أن تبتلعها اقتصادات الدول الأكبر في استصدار قرار رقم 100 في سنة 1964م يدعو إلى الأخذ بسياسة صناعية مشتركة ووضع نظام مرن لتخطيط الاستثمار إقليميا، غير أن هذا القرار لم ينفذ بسبب معارضة الدول الأكبر لمثل هذا التخطيط، وفي أبريل 1967م أصدرت إعلان بوتنا ديل استه (الأورغواي)، وينص على إقرار مبدأ جواز إقامة تجمعات إقليمية داخل الرابطة تستهدف التحرك نحو إقامة سوق مشتركة اضم كلا من أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية بحلول عام 1985م وفي ديسمبر 1969م عقدت رابطة اللافتا بروتوكول كاركاس (فنزويلا) بتمديد فترة استكمال منطقة التجارة الحرة في 1973م إلى 1980م إلا أن الشعور تزايد منذ 1974م بعجز المعاهدة على تحقيق تقدم ملموس، واقرر البدء في مفاوضات من أجل تعديلها ولكن شدة التفاوت في الآراء حول اتجاهات التعديل جعلت من المتعذر التواصل إلى اتفاق، وظلت الرابطة تسيير على نفس النهج السابق بغية عقد السبعينات على الرغم من التيقن بأنه مالم تعدل المعاهدة فيوف تتدهور أوضاع الرابطة، وقدر أن حجم التجارة العائد إلى الرابطة في 1980م لم يتجاوز 14% من التجارة البينية، وأن معظم المنافع تحصل عليها الدول الأغنى.[1]

[1] محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص:376-377..

❖ **تقييم تجربة رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية**

يعتبر معظم الكتاب أن الرابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ولدت ميتة ويصفها البعض بأنها منتدى اجتماعي مقام من أجل إعاقة التكامل فالصيحة التي أطلقتها اللجنة الاقتصادية بالدعوة إلى تكامل يتوجه إلى تعزيز الصناعة، لاسيما في الفروع الرأسمالية أطلقت في فراغ اقتصادي واجتماعي إذا لم يكن من الواضح ماهية الفئات التي يمكن ان تتبنى مثل هذه الدعوة للتصنيع، فقد كان الإقليم يتميز باتجاهاته المحافظة وبمعاداة التجديد والابتكار وهو ما جعل القائمين بالنشاط الإنتاجي يقاومون أي محاولة التصنيع على المستوى الإقليمي، فالفئات الاجتماعية في الدول الكبيرة رفضت فكرة توسيع السوق سواء تم ذلك عن طريق أدوات المنافسة من خلال إطلاق قوى السوق أو عن طريق التخطيط القطاعي على مستوى الإقليم، وذلك أنها اعتبرت أن الأسواق المحلية المحمية توفر لها معدلات مقبولة للربحية والأداء كما أنها رفضا المنهج التخطيطي نظرا لما ينطوي عليه من تدخل من قبل الأجهزة الحكومية وأجهزة الرابطة، وهو ما رأت أنه يتعارض ومبدأ المبادرة الفردية، ولذلك فقد قامت الصيغة المحققة التي تبنتها الدول المتوسطة الحجم للأخذ بسياسة صناعية مشتركة بموجب القرار رقم 100، واهتمت الدول الكبيرة بالتصدير إلى الدول المتقدمة أكثر من اهتماماتها بالتجارة الإقليمية أما الفئات الاجتماعية في الدول الثلاث الأصغر فكانت ضعيفة أمام الفئات المحلية الأخرى المشتغلة في القطاعات الأولية (الزراعة والتعدين) وبالاستيراد، وذلك قنعت بسبب ضعها ونقص خبرتها بالدخول في مفاوضات مطولة من أجل الحصول على معاملة تفصيلية تمكنها من الدخول في أسواق عدد محدود من السلع مقابل فتح أسواق دولها أمام الدول الأكبر.[1]

وهكذا دفعت الفئات المحلية إلى فرض أدوات اعتقدت أنها تناسبها وهي أن يقوم التكامل على المبادرة الخاصة دون أي تدخل حكومي.

[1] محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 389-390..

إن التكامل الاقتصادي لا يمكن تحقيقه إلا باستيعاب أكبر قدر ممكن من رأس المال الأجنبي، وكانت هذه الأسس سببا في تجميد عمل الرابطة وتحويل أدوات التحرير التجاري إلى أدوات للحد من التبادل، وترتب عن ذلك تجريد أجهزة التكامل من أي سلطات تمكنها من أخذ المبادرة في تنسيق السياسات وترك أمرها إلى ممثلي القطاع الخاص الذين تحولوا إلى مطايا العابرات القوميات التي بنت حساباتها على أساس الوقوف على وجه التكامل ويبدو أن ما حدث من توسع في التبادل التجاري الإقليمي كان مرجعه عوامل أخرى غير تحرير التجارة واتفاقيات التتام الصناعي، مثل حوافز التصدير وأنظمة أسعار الصرف المرنة ومع ذلك فإن ما حدث من توسع في التجارة البينية لم يدفعها إلى أبعد مما كانت عليه خلال الخمسينيات.

وتوضح تجربة الرابطة أن النظام التفاوضي المتتابع سرعان ما يستفيد اغراضه وينتقل بأطرافه إلى ميدان للتناحر بدلا من التقارب، كذلك أوجدت اتفاقيات التتام الصناعي محالا أخر للمفاوضات المطولة رغم أنها انحصرت في عدد محدود من السلع ولم تحاول أن تبنى إطارا يحقق التكامل بين الهياكل الصناعية للدول الأعضاء، وما تم من اتفاقيات ركز اهتمامه على السوق الإقليمية دون عمل زيادة الكفاءة الإنتاجية بما يحقق قدرة تنافسية عالمية، ولذلك كان من الطبيعي أن تتجه مجموعة الدول الأصغر إلى إنشاء تجمعها الخاص، وهو ما أضاف إلى عوامل الركود في المجموعة الأكبر، ولا يبدو أن التعديل الذي أدخل على معاهدة مونتيفيديو قد عالج الكثير من مسببات الركود في الرابطة، باستثناء الأساليب الإضافية التي استهدفت زيادة القدرة على اجتذاب الدول الأضعف.[1]

[1] محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 390-391..

المبحث الرابع: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

تبلور موضوع الدراسات السابقة انطلاقا من مجموعة من الدراسات التي عالجت هذا الموضوع والتي تعتبر منطلقا مهما في خوض هذه التجربة البحثية وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى مجموعة منها والتي شكلت تقاطعا كبير مع أجزاء الدراسة في جوانب واختلفت عنها في جوانب أخرى تبعا لموضوع دراستنا، ولقد شملت الدراسة العديد من أدبيات الدراسة كأطروحات الدكتوراه والماجستير تم نشرها على المستوى المحلي وكذا المجالات التي عنت بدراسة أحد جوانب الموضوع، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب الأول: أطروحات لنيل شهادة الماجستير؛

المطلب الثاني: أطروحات لنيل شهادة الدكتوراه؛

المطلب الثالث: مجلات.

المطلب الأول: أطروحات الماجستير

- **الدراسة الأولى:** الوافي أسيا، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، البحث عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007.

✓ اشكالية الدراسة

عالجت اشكالية البحث مستقبل العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والنظام متعدد الأطراف ومدى التفاعل والتعارض بينهما في مجال الانطلاق نحو مزيد من التحرير التجاري الاقتصادي على مستوى العالم.

✓ أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة في تسليط الضوء على أهم التكتلات الإقليمية في العالم، وعلى طبيعة العلاقة بينهما وبين منظمة التجارة العالمية كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية، والوقوف على مختلف أبعادها وما قد تفسر عنه هذه العلاقة من مكاسب وتحديات ينبغي التحسب لها والإعداد الجيد للتعامل معها، ومدى إمكانية الدول لمسايرة هذا الزحم من التطورات الهائلة في ظل العولمة والانتشار السريع لظاهرة التكتل.

✓ نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها:

- يجب على الدول النامية والدول العربية بالخصوص بالتفكير جديا وبسرعة لضمان مصالحها الاقتصادية، وذلك عن طريق تشكيل تكتلات إقليمية تساير مختلف التغيرات الحاصلة في العالم؛
- إن التكتلات الإقليمية الناجحة إلى المستوى الدولي هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة والتي تسعى إلى تحرير التجارة العالمية مما يؤكد أن قناعة هذه الدول للوصول إلى نمو اقتصادي مرتفع؛

- يحتل الاتحاد الأوروبي المراتب الأولى عالميا في ترتيب التكتلات الاقتصادية لكن هذا لا يعني أن نجاح التكامل حكر على الدولة المتقدمة بل بالعكس اثبت تكتلات أخرى من العالم النامي كالأسيان مثلا لاقت نجاحا وتعرف بالمعجزة، كما تضاهي في أسواقها ونسبة الدخل القومي لها تكتلات أخرى.

✓ القيمة المضافة

تتفق الدراسة السابقة مع دراستنا الحالية في أنهما يبحثان في العلاقة الموجودة بين التكتلات الاقتصادية وحركة التجارة الخارجية إما بخلق التجارة أو تحويلها.

لكن تختلف الدراسة السابقة عن دراستنا الحالية من حيث النتائج التي حققت على أرض الواقع بالنسبة لتكتل NAFTA بينما دراستنا الحالية هي في أول الطريق الذي قطعته تكتل الدراية السابقة.

❖ الدراسة الثانية: مواحسان أيات الله، الأثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003-2004.

✓ اشكالية الدراسة

تتمحور اشكالية الدراسة في البحث حول ماهي الأثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي؟

✓ أهداف الدراسة

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- كشف الغطاء على أهم الخلفيات التي كانت وراء زوال اتفاقية الجات وبروز منظمة العالمية للتجارة؛
- محاولة معرفة أهم المراحل التي مرت التجارة الخارجية للجزائر وكذا أهم الإجراءات المتخذة خلال كل مرحلة من هذه المراحل؛
- محاولة معرفة أهم الخطوات الإجرائية المتخذة من قبل السلطات الجزائرية قصد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وإلى أي مدى وصلت هذه المفاوضات مع أعضاء هذه المنظمة؛
- إبراز الأثار المحتملة للانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية وذلك من خلال إظهار هذه الانعكاسات أو الأثار في المجالات المختلفة (تجارة السلع، تجارة الخدمات، حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة) قصد التعرف على الفوائد التي سيجنيها والإيجابيات التي ستحدثها المنظمة وكذا السلبيات التي قد تحلق بالجزائر من جراء هذا الانضمام.

✓ نتائج الدراسة

بعد الدراسة والتحليل لموضوع الأثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية الجزائرية تم التوصل غلى النتائج التالية:

- هناك مجالات أحدث بها اتفاقية لا يوجد فيها تكافؤ بين الدول المتقدمة والدول النامية وتحديدا في مجال التكنولوجيا التي تفوق فيها الدول المتقدمة وتحتكرها بينما استعدت من الاتفاقية مجالات تتمتع لها الدول النامية ومنها الجزائر بمزايا نسبية وتنافسية مثل البترول وصناعات البيتروكيميائية والأيدي العاملة؛

- أن مرحلة الرقابة ومرحلة التحرير بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية لا يمكن التفرقة بينهما وهذا لبقاء الوضعية على حالها، حيث تسيطر صادرات المحروقات على مجمل الواردات هذا إلى جانب المتطور منه أما في الجانب غير المتطور فقد استمر قطاع الخدمات في تدهوره المألوف وبذلك ينبغي الفرق بين المرحلتين في المبالغ في المرحلة الثانية عن الأولى وهذا ما أبقاه الميزان التجاري محدد لحالة ميزان المدفوعات بفوائده لتغطي في الأساس الأول في ظل تدهور باقي البنود الأخرى المكونة له مما يظهر عدم نجاعة الإجراءات ذو التدابير المتخذة في هذا الخصوص لعدم توفر شروط تحققها خصوصا أن الإصلاحات لم تؤدي إلى الوضع التنموي والذي يمثل المبتغى لظروف خارجية غير مواتية وظروف داخلية متدهورة.

✓ القيمة المضافة

تتوافق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في أنهما تستعرضان أثر انفتاح التجارة الخارجية الجزائرية على الأسواق الخارجية، لكنهما تختلفان من حيث العنوان حيث الدراسة السابقة تعالج انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أي انفتاح التجارة الجزائرية أو الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي بينما دراستنا الحالية ركزت على انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة الحرة في افريقيا أي جزء من الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: الأطروحات لنيل شهادة الدكتوراه

❖ الدراسة الأولى

عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

✓ اشكالية الدراسة

تتمحور اشكالية الدراسة في البحث حول ما مدى إمكانية تحقيق الوحدة الإفريقية انطلاقا من التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية؟.

✓ أهداف الدراسة

التعرض للمنظمات الفرعية الإفريقية، وما مدى إمكانية مساهمتها في تحقيق الوحدة الإفريقية خاصة الجانب الاقتصادي نظرا للتقارب الذي أحدثته هذه التجمعات على أن يكون ذلك كمرحلة قد تؤدي إلى تحقيق الوحدة السياسية لاحقا.

✓ نتائج الدراسة

- تمثل المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية تجسيدا لرأي الداعي لبدأ عمليات التكامل والوحدة من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي فقد قامت معظم هذه المنظمات على أسس اقتصادية، ومن خلال تسميات هذه المنظمات فأغلبها يحمل الصفة الاقتصادية، مما يعطى مدلولا حول طبيعة الأهداف زيادة على خصوص هذه المنظمات، رغم أن من بين أهدافها تحقيق أهداف أساسية على أساس أن تحقيق الأهداف الاقتصادية سيؤدي إلى تحقيق

الأهداف السياسية، غير أن هذه المنظمات تعرف عدة عوائق جعلتها تتباين في تحقيق النتائج التي ترمي إلى الوصول إليها؛

- تعتبر فكرة بناء التكامل القاري على اكتاف تكاملات إقليمية جزئية استحداثا إفريقيا، ذلك أن اتفاقية أبوجا قد تعاملت مع التكتلات القائمة باعتبارها بقضة بداية لتنفيذ التكامل الاقتصادي الإفريقي، لكن تحقيق التكامل تحول دونه معوقات متعددة تجعله يبقى حلما ليس واقعا معاشا.

✓ القيمة المضافة

تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في أنهما يتحدثان عن التكامل الاقتصادي داخل افريقيا وسبل تحقيقه لتجاوز مختلف العراقيل التي كانت سببا في عرقلة أو فشل تجارب عدة نادت إليه عبر سنوات مضت.

وتختلف الدراسات الحالية عن الدراسة السابقة أن الدراسة السابقة كانت على مستوى الكل وبشكل موسع أكثر من الدراسة الحالية التي كانت على مستوى الجزء.

المطلب الثالث: المجلات

❖ **الدراسة الأولى**

حرفوش سهام، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، "دراسة قياسية"[مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجلفة، العدد الاقتصادي 33-(02)].

✓ اشكالية الدراسة

عالجت الدراسة إشكالية أثر قواعد المنشأ المحددة في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية على المبادلات التجارية الجزائرية.

✓ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد الأثار التي يمكن أن يحدثها تطبيق قواعد المنشأ على حجم التبادل التجاري بين الدول إذ تختلف قواعد المنشأ المطلقة باختلاف الاتفاقيات المبرمة بين أطراف الاتفاقية وهذا ما يعد اشكالا كبيرا إذ يجب أن يكون المصدرين على دراية بكل هذه القواعد حتى يمكنهم الاستفادة من المزايا التفضيلية في إطار الاتفاقيات المبرمة.

✓ نتائج الدراسة

تعتبر قواعد المنشأ أحد الوسائل التي وضعتها الدول من خلال الاتفاقيات التجارية التي تقيمها فيما بينها وذلك لحماية أطرافها من استغلال بعضهم البعض وتسهيل التبادل التجاري فيما بينهم، كما وضعت قواعد المنشأ المطبقة في ظل اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية لتسهيل التبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوربي إلا أن الصادرات الجزائرية لم تستفد منها نظرا لتعقيداتها وتكاليفها وتمركز معظم صادرات الجزائر في النفط الذي لا يخضع لقواعد المنشأ التفضيلية وانخفاض نسبة الصادرات خارج هذا القطاع.

✓ القيمة المضافة

تتفق الدراسة مع دراستنا الحالية من حيث أحد القضايا الهامة التي تم التطرق إليها في دراستنا وهي قضية المنشأ والأثار المترتبة عنها.

تختلف الدراسة السابقة عن دراستنا من حيث العنوان حيث تناولت هذه الدراسة أثرها على التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة الأور وجزائرية، أما دراستنا فعالجت موضوع منطقة التجارة الحرة لإفريقيا كما أن الدراسة السابقة سلطت الضوء على الجانب المظلم لقضية المنشأ بالنسبة لدول نفطية كالجزائر.

خلاصة الفصل الاول

حاولنا من خلال هذا الفصل التركيز على أهم ما يتمحور حوله موضوع التكامل الاقتصادي من أدبيات كالمفهوم والمزايا التي يحملها للدول المتكاملة، وكذا مختلف المراحل التي مر بها للوصول الى أرقى مراحله باستعمال المنهج المناسب حسب خصوصيات وكذا مميزات الدول المتكاملة بالتركيز على أهم مراحل هذا التكوين وهى مناطق التجارة الحرة فعرضنا كل ما يتمحور حولها من مفاهيم وقضايا تثيرها كقضايا التصنيف والمنشأ لنستعرض في الأخير بعض التجارب التي خاضت مراحل التكامل وكذا بعض النتائج المتحصل عليها منها والأسباب التي أدت إلى نجاح أو فشلها.

وأخيرا فصلنا بالدراسات السابقة لدراساتنا المحلية التي كانت شعلة أنارت درب انطلاقنا في بحثنا هذا.

الفصل الثاني:

منطقة التجارة الحرة لإفريقيا وآثارها على الاقتصاد الجزائري والإفريقي

تمهيد

حاولت الدول الافريقية بعد حصولها على استقلالها الدخول في علاقات اندماج وتكامل فيما بينها، فظهرت محاولات عديدة على مستويات مختلفة، كما أن بعض المحاولات ظهرت قبل الاستقلال ضمن إطار وضعته بعض الدول الاستعمارية لتجميع مستعمراتها وربطها مع بعضها البعض، لكن أغلب هذه المحاولات باءت بالفشل أو بقيت حبر على ورق رغم كل المميزات والمحفزات التي تزخر بها القارة السمراء، ولهذه جاءت مبادرة إنشاء منطقة تجارة حرة لإفريقيا وذلك بغية الاستفادة الكاملة من سوقها الواسعة والتي تضم مليار شخص وكذا زيادة التجارة البينية بين دولها والدفع بعجلة الاقتصاد لدولها.

وفي ظل ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهي كالتالي:

المبحث الأول: واقع منطقة التجارة الحرة لإفريقيا؛

المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية الجزائرية؛

المبحث الثالث: تحديات وأفاق إفريقيا والجزائر.

المبحث الأول: واقع منطقة التجارة الحرة لإفريقيا

لقد حان الوقت نحو المزيد من التجارة والتعاون للتغلب على لعديد من التحديات الحالية والمستقبلية لإعادة بناء اقتصاديات القارة الإفريقية كقوة اقتصادية واحدة تواجه العالم الخارجي بقوة كل هذه الآمال ووضعت في مشروع جديد يبدأ بإنشاء منطقة تجارة حرة لإفريقيا تضم جميع الدول الإفريقية، إذ تم تنفيذها بالشكل الصحيح لتحقيق الهدف من وضعها.

المطلب الأول: تعريف منطقة التجارة الحرة لإفريقيا

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية أحد أهم المشروعات الرائدة، فهي الرؤية طويلة المدى للاتحاد الإفريقي الهادفة إلى تحقيق افريقيا متكاملة ومزدهرة وسليمة من خلال تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الإفريقية.

منطقة التجارة القارية الإفريقية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كافة دول الاتحاد الإفريقي (55دولة)، بهدف إزالة الضرائب الجمركية والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة البينية الإفريقية، وبالتالي خلق سوق قري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الإنتاج المحلي الإجمالي له عن 3 ترليون دولار، مما يؤدي إلى إنشاء الاتحاد الجمركي الإفريقي وتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة تجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج.

المطلب الثاني: مفاوضات ومراحل إنشاء منظمة التجارة الحرة لإفريقيا

تعتبر منطقة التجارة الحرة أحد الأهداف الرئيسية التي أطلقها الاتحاد الإفريقي ضمن جدول أعمال الأجندة الإفريقية لعام 2063م ولقد فرض الواقع الإقليمي والدولي على الزعماء الأفارقة التجاوب مع المتغيرات في الساحة الإقليمية والدولية حيث تشهد القارة الإفريقية اختلالا في اقتصادها الكلي وانخفاضا في القدرة التنافسية، هذا بالإضافة إلى هيمنة الدول العملاقة اقتصاديا كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والصين على السوق التجارية الإفريقية، ولعل فهم السياقات العامة للقارة سيجعل إدراك مبررات إنشاء المنطقة أكثر وضوحا[1]...ولقد خطت القارة الإفريقية خطوات حاسمة في مجال المفاوضات

[1] [1] جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة الإفريقية بين الفرص والتحديات، مجلة أفاق إفريقية، العدد 49، مصر، 2020، ص:85

الرامية إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية (AFCFTA) وذلك ضمن فعاليات قمم الاتحاد الافريقي، وفي إطار المراحل التالية:

1. مرحلة وضع التصور

اعتمدت الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي عقدت في أديس أبابا إثيوبيا في يناير 2012 مقررا بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول تاريخ ارشادي وهو عام 2018، كما قامت القمة باعتماد خطة عمل تعزيز التجارة البينية للقارة الإفريقية، والتي حددت سبعة أولويات تتمثل في السياسة التجارية، وتسهيل التجارة، والطاقة والإنتاجية، والبنية التحتية ذات الصلة بالتجارة، وتمويل التجارة، والمعلومات التجارية، تكامل الأسواق، كما تم اعتماد خارطة الطريق لتوضيح خطوات الوصول إلى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي استنادا إلى الآتي:

- استكمال منطقة التجارة الحرة الثلاثية لأطراف جماعة شرق افريقيا– والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك)؛
- اكمال اتفاقية التجارة الحرة من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية غير الثلاثية، من خلال إجراء الترتيبات الموازية على شاكلة المبادرة الثلاثية لجماعة شرق افريقيا والسوق المشتركة لشرق افريقيا والجنوب الإفريقي ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي، أو أن تعكس أفضليات الدول الأعضاء فيها ما بين 2012–2014؛[1]
- توطيد مناطق التجارة الإقليمية الأخرى في مبادرة منطقة التجارة الحرة القارية بين عامي 2015–2016؛
- إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام 2018.

2. المرحلة التحضرية

أتت المرحلة التحضيرية من خلال تنظيم اجتماعات تشاورية إقليمية حول منطقة التجارة الحرة القارية لجميع المجموعات الاقتصادية للجميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني التي يعترف بها الاتحاد الأفريقي وذلك في الفترة ما بين مايو – نوفمبر 2014، وتم من خلالها التكليف بإجراء

[1]. مرجع سبق دكره ص85

الدراسات وإعداد الوثائق الفنية حول مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية، فضلا عن اشراك القطاع الخاص في المفاوضات، ومحاولة إنشاء مجلس الأعمال الإفريقي ومرصد التجارة؛[1]

3. مرحلة إطلاق المفاوضات

عقدت اجتماعات الدورة العادية ال25 لقمة الاتحاد الإفريقي خلال الفترة 8-10 يونيو 2015 بجنوب افريقيا، وبعد ثمانية اجتماعات وصل فريق المفاوضات إلى ثلاث نتائج مهمة، شملت صياغة الاتفاقية الإطارية بشأن المنطقة الحرة، والبروتوكول المتعلق بالبضائع، والبروتوكول الخاص المتعلق بالتجارة والخدمات، وتمت الموافقة رسميا على الوثائق الثلاث، واعتمادها من قبل وزراء التجارة الأفارقة في "نيامي" عاصمة "النيجر" في ديسمبر 2018م، كما قام رؤساء الدول بإصدار واعتماد الوثائق التالية:

- الإعلان الخاص بإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية؛
- اعتماد خارطة الطرق الإرشادية للمفاوضات على منطقة التجارة الحرة القارية؛
- الأهداف والمبادئ التوجيهية للتفاوض؛
- الشروط المرجعية لمنتدى مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية؛
- الترتيبات المؤسسية لمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية؛[2]

4. مرحلة الإعلان

بعد خمس سنوات من المفاوضات التي بدأت في عام 2012، وقعت 44 دولة إفريقية الاتفاقية المنشئة لـ منطقة التجارة الحرة الأفريقية، وذلك في الاجتماع الخامس لوزراء التجارة للاتحاد الإفريقي، الذي عقد في "كيجالي" بـ "رواندا" في 7-9 مارس 2017م، حيث تم الاعتماد على الاتفاقية القانونية التي تشكل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA)، وعرضت للتوقيع في القمة الاستثنائية العاشرة في 21 مارس 2017، حيث صدر إعلان ختامي يؤكد رغبة الدول أعضاء الاتحاد في تعميق التكامل بين الدول الافريقية من خلال منطقة التجارة الحرة القارية، كما أسفرت على صياغة اتفاقية التي أسست لإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية، وتدعو إلى ضرورة قيام وزراء تجارة دول الاتحاد بوضع خارطة الطريق الخاصة بمفاوضات المرحلة الثانية من المفاوضات.

[1] جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة الإفريقية بين الفرص والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص:86-87

وقد قام المركز الإفريقي للسياسات التجارية التابع للجنة الاقتصادية لإفريقيا، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الإفريقي، بحصر تسعة أهداف رئيسية تسعى هذه الاتفاقية إلى تحقيقها على المدى البعيد، وهي:

- إعفاء الشركات الإفريقية وأصحاب المتاجر والمستهلكين من الرسوم الجمركية متضمنا مجموعة واسعة من السلع المتداولة بين الدول الإفريقية؛
- إزالة الحواجز غير الجمركية التي تعوق المستثمرين، مثل الإجراءات البيروقراطية المفرطة؛
- التعاون بين السلطات الجمركية على المعايير واللوائح المطبقة على المنتجات وتعزيز حركة البضائع عبر الحدود الإفريقية؛
- التحرير التاريخي للخدمات، وإتاحة الفرص لمقدمي الخدمات للوصول إلى الشركات والأفراد، تلبية للمتطلبات التنظيمية للأسواق المختلفة؛
- إنشاء قيمة إضافية إقليمية، حيث تأتي مدخلات من دول إفريقية مختلفة لخلق القيمة المضافة قبل تصديرها خارج القارة؛
- الحماية من التدفقات التجارية غير المتوقعة، حيث يجوز للدول الأطراف اللجوء إلى سبل الإنصاف التجاري لحماية الصناعات الوطنية، إذا لزم الأمر؛
- ايجاد ألية تسوية النزاعات لتوفير حلول مستندة إلى قواعد عامة لتسوية كل النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية؛
- توفير بيئة ملائمة للاعتراف بحقوق الملكية الفكرية في إفريقيا، والاستثمار داخل القارة ومكافحة الحواجز غير التنافسية.[1]

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لإفريقيا

تمتلك قارة إفريقيا أو دول قارة إفريقيا موارد متنوعة وبكميات معتبرة أو قد تصل إلى مستوى مرتفع جدا، وإن استغلت هذه الموارد بالشكل الصحيح سوف تأثر وبشكل إيجابي على الاقتصاد العام لإفريقيا وتدفع بها إلى المقدمة لتحقيق نهضة إفريقيا.

[1] جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة الإفريقية بين الفرص والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص:88.

أولا: مساحة افريقيا

إفريقيا هي ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها حوالي 30360000 كلم^2 وتتضمن هذه المساحة الجزرالمجاورة وهي تغطي 6% من اجمالي مساحة سطح الأرض وتشغل 20.4% من إجمالي مساحة اليابسة، ويبلغ عدد سكانها حوالي مليار وثلاث مئة نسمة وتبلغ نسبتهم 14.8% من سكان العالم، يحد القارة من الشمال البحر الأبيض المتوسط وتحدها من قناة السويس والبحر الأحمر من جهة الشمال الشرقي بينما يحدها المحيط الهندي من الجنوب الشرقي والشرق والمحيط الأطلسي من الغرب، تضم القارة 55 دولة بما في ذلك جزيرة مدغشقر وعدة مجموعات من الجزر كالجزر التابعة لدولة جزة القمر والتي تعتبر ملحقة بالقارة.

ثانيا: تطور السكان في افريقيا [2018/2010/2000]

الجدول رقم (01): تطور السكان في إفريقيا

المؤشر	السنوات		
	2000	2010	2018
عدد السكان	814063000 مليون نسمة	1044107000 مليون نسمة	1216130000 مليون نسمة

المصدر: تقرير إفريقيا 2018/2017، مجلة نايت فرانك في إفريقيا بالعربية.

من الجدول يمكن ملاحظة أن عدد سكان افريقيا زاد ليبلغ اكثر من مليار نسمة حيث تمثل إفريقيا حوالي 40% من سكان العالم، حيث تكشف الهجرة من الريف غلى الحضر معدلات النمو السكاني في العديد من المدن الكبرى في افريقيا وحاليا يتزايد عدد السكان في المناطق الحضرية من إفريقيا بأكثر من 15مليون سنويا حيث توجد أسرع المدن نمو في كل من إفريقيا في منطقة جنوب الصحراء الكبرى كما تنمو مدن مثل كامبا ولوساكا ونيروبي حاليا بمعدلات تتجاوز 4%سنويا وعلى مدى العقود المقبلة ستنظم أعداد متزايدة من المدن الواقعة جنوب الصحراء الكبرى إلى مصاف المدن الكبرى في العالم والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من 10مليون نسمة.

ثالثا: تطور اجمالي الناتج (GDP) الإفريقي

بعد عقود من الأداء المخيب للآمال بدأ النمو الاقتصادي الإفريقي في التسارع في مطلع القرن العشرين، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للقارة ما يصل إلى 50% سنويا ما بين عامي 2000 و2014 مدفوعا في المقام الأول باقتصاديات جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية سريعة النمو، خلال هذه الفترة أصبح مصطلح نهضة افريقيا الذي أشاعته مطبوعات أحد المجلات لتعبر به عن النمو الاقتصادي السريع والتفاؤل المتزايد حول التوقعات المستقبلية الإفريقية.

ومع ذلك كان النمو الاقتصادي منذ ذلك الحين متوسطا ويرجع ذلك في الأساس إلى تعرض البلدان الإفريقية إلى عوامل خارجية عرقلت تباطؤ النمو الاقتصادي في إفريقيا حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي من 3.4% عام 2017 ليسجل 3.2% عام 2017 وقد كانت العوامل الخارجية مثل زيادة الطلب العالمي وارتفاع أسعار السلع من أهم الأسباب الداعمة للنمو في افريقيا أما الأسباب المحلية فقد تمثلت في استمرار الاستثمار في مشروعات البنية التحتية وارتفاع الاستهلاك الخاص وكذلك زيادة إنتاج النفط.[1]

رابعا: الموارد الطبيعية في إفريقيا

تعد إفريقيا تجمع للموارد الطبيعية مثل النفط والنحاس والألماس والذهب وغابات الأخشاب الصلبة والفواكه الاستوائية ..، كما تمتلك إفريقيا أكبر احتياطات للمعادن الثمينة في العالم، وتعرف إفريقيا كذلك باسم "خزان العالم" من الثروات التعدينية في باطن الأرض وكذا الثروات الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة هي الأكبر على مستوى قارات العالم وهي السبب الرئيسي في الاستعمار المستمر والوضع المتردي، فاقتصاديات تمتلك ثروات هائلة وكبيرة من المعادن كالذهب المتواجد في جنوب إفريقيا وزيمبابوي والنحاس في زامبيا والسودان والكونغوا والبترول في دول ليبيا والجزائر ومصر والسودان ونيجيريا وغينيا الاستوائية وتمتلك إفريقيا لوحدها ما يناهز 124 مليار برميل من احتياطي العالمي وتتوفر كذلك على مخزون هام من اليورانيوم الموجه للصناعة النووية بجنوب إفريقيا والنيجر و ناميبيا وتمتلك افريقيا لوحدها نسبة 18% من اجمالي الإنتاج العالمي لهذه المادة ومخزون احتياطي يبلغ ثلث إجمالي احتياطات العالم

[1] تقرير إفريقيا 2018/2017، مجلة نايت فرانك في إفريقيا بالعربية، ص ص:6-9.

كله، كما أن إفريقيا تعتبر من أكبر المنتجين للألماس العالمي بما يناهز 40% من إجمالي الألماس في العالم ويتركز في كل من دول أنجولا وبتسوانا والكونغوا الديمقراطية وجنوب إفريقيا وناميبيا. [1]

خامسا: الموارد المائية في إفريقيا

تتميز إفريقيا بوجود تفاوت كبير في كمية الأمطار وبمعدل تبخر كبير ويؤدي عدم انتظام الأمطار من وقت إلى أخر قلت منسوب الأنهار فيما بين السنوات وإلى جفاف متكرر قد يتسبب في المجاعة وفي بعض البلدان يتعدى الاستخدام الحالي للمياه حجم الموارد المتجددة، علما بأن استغلال الموارد الأحفورية يعوض عن هذا الفارق، وتستخرج بلدان كثيرة أخرى كميات مياه أكبر مما هو متوفر على أراضيها مستفيدة في ذلك من الكميات الواردة عبر الحدود من بلدان أخرى، وتتشارك معظم البلدان الإفريقية في حوض نهر دولي واحد على الأقل وتبلغ حصة افريقيا من المياه 500م^3 للفرد الواحد في السنة على الأقل مقابل 24000م^3/للفرد الواحد/ في السنة في القارة الأمريكية و9000م^3 /للفرد الواحد/ في السنة في أوروبا، إلا أن الموارد المائية في القارة غير موزعة بالتساوي يمثل نهر الكونغو لوحدة 30% من الموارد المائية في القارة الإفريقية في حين تستحوذ 10 أنهار أخرى من أهم الأنهار على 50% من مجموع المياه المتدفقة ولا تتعدى مساهمة إقليم الساحل السوداني ومنطقة الشمال أكثر من 1.2% و4.3% على التوالي من مجموع مصادر المياه المتجددة في حين لا يزال استغلال الموارد المائية في افريقيا محدودا بعض الشيء ويتم جلب أقل من 4% من الموارد المائية المتجددة كل عام نصفها من بلدان الشمال، في حين لا يزال معدل تلبية المتطلبات من مياه الشرب متدنيا للغاية في إفريقيا إن كان قد حقق ارتفاعا من 32% إلى 42% ويعتبر سكان المناطق الحضرية أوفرحظا من سكان المناطق الريفية إذ يحصل 65% من الفئة الأولى على مياه الشرب،[2] مقابل 25%من الفئة الثانية، كما تعتبر نسبة الكميات المجلوبة أعلى في إفريقيا (85%) منها في الأقاليم الأخرى من العالم، إلا أن معدل الجلب يتراوح إلى حد كبير بين إقليم وأخر ويبلغ معدل سحب المياه الزراعية على مستوى العالم 70% وفي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يستغل حاليا سوى جزء صغير من طاقات الري.

[1] سماح خالد زهران، إفريقيا إمكانيات وتحديات، مجلة مصريقيا تصدر عن كلية البنات للأداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس، مصر، يناير 2021، ص ص: 1-2-3.

[2] المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا، 1-5/3/2004- تحت عنوان الإدارة المتكاملة للموارد المالية والأمن الغذائي في إفريقيا.

وتستخدم الصناعات في الوقت الحاضر 9020كلم^3 من المياه أي ما يعادل 6% تقريبا من كميات سحب المياه ولا تغطي الطاقة الكهربائية سوى 4% من امدادات الطاقة الكهربائية، وتستخدم المياه أيضا في قطاعات السياحة والصيد والنقل وهي قطاعات مستخدمة لكن غير مستهلكة (وتعادل المياه على دورتها العادية بعد استخدامها).[1]

المطلب الرابع: المؤشرات التجارية لإفريقيا

تختلف صادرات وواردات قارة إفريقيا اما اختلاف الصادرات فهذا راجع إلى الموارد الطبيعية التي تتمتع بها والتي جعلت من دول إفريقيا تعتمد عليها اعتمادا كليا لتؤثر سلبا على إجمالي الناتج المحلي لترفع بذلك قيمة الواردات من العالم الخارجي فأضعفت بذلك التجارة البينية الإفريقية أوقد تكون منعدمة بالمقارنة مع التعاملات المشتركين التجاريين من خارج إفريقيا.

الجدول (2): بيانات تبين نطاق التجارة الإفريقية البينية

تجارة الكتلة/المجموعة الاقتصادية الاقليمية	المتوسط 2000-2007
المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا	195
مجموعة دول الساحل-الصحراء	7093
المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى	20
السوق المشتركة لشرق افريقيا	3279
مجموعة شرق افريقيا	876
المجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا	265
المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا	4512
الهيئة الحكومية للتنمية	1057
IOC	139
اتحاد نهر مانو	9
مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي	6755
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا	1185

اتحاد المغربي العربي	1866
قيمة التجارة الافريقية البينية	21246
قيمة التجارة الإفريقية مع العالم	229839
التجارة الافريقية الداخلية بالنسبة المئوية	% 9
التجارة العالمية	9267286
نصيب افريقيا ن التجارة العالمية	% 2

المصدر : مؤتمر الاتحاد الأفريقي الدورة العادية الثامنة عشرة، أديس أبابا، إثيوبيا. 29-30 يناير، 2012، ص:9.

من الجدول أعلاه يتضح أن صادرات افريقيا تتجه إلى شركائها التجاريين التقليديين، وعلى الأخص الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الذين يتأثرون بنصيب من الصادرات يصل في المتوسط إلى 57%وبالنسبة لبعض مجموعات التكامل فإن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يشملان ما يزيد على 60% من أسواق التصدير، بيد أن الصين بوجه خاص وأسيا بوجه عام في طريقهما إلى أن يصبحا ضمن الأسواق الهامة التي تقصدها الصادرات الأفريقية.[1]

الاكتفاء الذاتي بخصوص المواد الغذائية الأساسية، وهناك اتجاهات ممتثلة بالنسبة للسلع الصناعية والمعدات وألات النقل والمنتجات الكيميائية.[2]

المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية الجزائرية

تعد التجارة الخارجية من أهم الركائز التي تبنى عليها اقتصاد أي دولة لكونه يتيح لها المجال للحصول على العملة الصعبة من خلال مختلف عمليات التبادل مع العالم الخارجي.

فالتجارة الخارجية عبارة عن حيز للتعامل مع دول العالم بما في ذلك الدول المجاورة أو التي تكون من نفس القارة، وقد عرفت التجارة الخارجية الجزائرية عدة تعديلات وإصلاحات في السياسات التجارية وذلك بغيت تحقيق تحسن في المؤشرات الاقتصادية الجزائرية وبذلك تحقيق التنمية الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية للجزائر

[1] مؤتمر الاتحاد الأفريقي الدورة العادية الثامنة عشرة، أديس أبابا، إثيوبيا. 29-30 يناير، 2012، ص:9 /11

عرفت الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2019م خمس برامج تنموية أساسية تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفيرة 2001-2004م، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة من 2010 إلى 2014م، برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019م وأخيرا النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2016-2030م.[1]

رصدت الجزائر لهذه البرامج التنموية مبالغ مالية ضخمة والتي كانت تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لتحسين معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر، البطالة ودعم التنمية الاقتصادية حيث تمكنت هذه البرامج التنموية من تحقيق نتائج إيجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تفتقر للفعالية لاعتمادها الفرط على عائدات المحروقات المعرضة للصدمات من فترة لأخرى مما يؤثر سلبا غلى تحقيق أهدافها، وهذا يتطلب حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال اصلاحات اقتصادية عميقة من شأنها خلق الثروة خارج قطاع المحروقات.

توجد العديد من المؤشرات الاقتصادية في الجزائر لكن أهمها موجز في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

السنوات / المؤشرات	2000م	النسبة من افريقيا	2010م	النسبة من افريقيا	2019م	النسبة من افريقيا
المساحة كم	2381741كم	%8	-	-	2381741 كم	%8
عدد السكان	31042235	%3.81	35977455	%3.44	43043054	%3.29
DP من اجمالي الناتج المحلي	54.79 مليار دولار	-	161.16 مليار دولار	-	171.09 مليار دولار	-
البطالة	%29.77	-	% 10	-	%11.4	-

[1] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2020، ص:1.

الوحدة: مليون دولار امريكي

المصدر: إحصائيات البنك الدولي، احصائيات حول اقتصاد الجزائر متاح على موقع: 20/04/2021 à 16:00-/https://albankaldawli.org/ Conty. Algérie.

الديوان الوطني للإحصائيات.

أولا: مساحة الجزائر

تقع الجزائر في شمال قارة إفريقيا على مساحة قدرها 281741 كلم^2، وتعد أكبر دولة من حيث المساحة في إفريقيا حيث تمثل 8% من إجمالي مساحة إفريقيا كما تحتل المرتبة 11 من حيث المساحة مقارنة مع باقي دول العالم، وتطل الجزائر على البحر الأبيض المتوسط من جعة الشمال أما من الجهة الشرقية فتحدها تونس وليبيا ومن الجنوب تحدها مالي والنيجر وموريتانيا ومن الجهة الغربية يحدها المغرب والصحراء الغربية.

ويمكن تقسيم مساحة الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين بحيث تخضع المنطقة الشمالية إلى تأثير البحر الأبيض المتوسط أما بالنسبة للمنطقة الجنوبية فأغلبيتها عبارة عن أرض تشبه الصحراء ما يجعلها تتمتع بموارد طبيعية متنوعة.[1]

ثانيا: عدد سكان الجزائر 2000-2010-2019م.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد سكان الجزائر يرتفع من سنة إلى أخرى ارتفاعا ضعيفا حيث كان سنة 2000 بقيمة 31042235 مليون نسمة نفس الشيء بالنسبة لسنة 2010م حيث وصل عدد السكان إلى 43043054 مليون نسمة وهذا الارتفاع الذي عرفه النمو السكاني راجع إلى البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر، ذلك بغرض تحسين القدرة الشرائية للأفراد، وعليه فإن كل هذه العوامل تصب من الناحية الإيجابية للسكان وتساعد على زيادة معدل النمو السكاني. فنلاحظ أن عدد السكان في حالة ارتفاع متزايدة وهذا راجع إلى تحسين المستوى المعيشي حيث مرت الجزائر بفترات من الرخاء المالي الناتج من ارتفاع أسعار البترول وهذا ما أدى إلى زيادة في دخول الأفراد (نصيب الفرد الإجمالي من الدخل القومي) وعليه تحسن في الوضع الاجتماعي.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz .

إلا أنه وفي ظل النمو السكاني السريع تجد الجزائر نفسها مضطرة غلى توجيه جانب كبير من مواردها لتنمية الإنتاج الغذائي، كما أنه ينتج من الزيادة في النمو السكاني سوء التغذية وبالتالي فإن معدلات النمو السكاني المتسارعة تعمل على عرقلة المسار التنموي في الجزائر وذلك بالخروج من دائرة التخلف من الناحية المحلية أو على مستوى الجزائر. لتأخذ الجزائر نسبة 3.84% من إجمالي تعداد سكان إفريقيا وهي نسبة عادية مقارنة بالعدد الإجمالي لقارة إفريقيا، لكن إلى غاية 2010 تنخفض هذه النسبة المئوية لتصل إلى 3.44% من إجمالي عدد سكان إفريقيا وهذا راجع إلى الظروف السيئة والأزمات التي مرت بها بعض بلدان القارة وما نتج عنه تراجع السكان، لكن في المقابل تحسن في الظروف الصحية والمعيشية بالنسبة للسكان في الجزائر.[1]

أما فيما يخص فترة 2019 فقد شهدت انفجارا ديمغرافيا وذلك بسبب التحسن الطفيف الذي لحق بالقارة أو النمو الاقتصادي التي كان سريعا كما ووصف من طرف أغلبية المختصين.

ثالثا: تطور إجمالي الناتج [2000م/2010م/2019م]

من خلال الجدول والذي يمثل تطور قيمة إجمالي الناتج المحلي في الجزائر حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000م 54.7 مليار دولار ومعدل نمو قدر ب 3.3%وهذا راجع للظروف النسبية التي سبقت هذه الفترة ما خلف ارتفاع في معدلات البطالة قدرت بـ29.77 % وانخفض نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وانخفاض في الإنتاجية كذلك.

لكن هذه النتائج حققت انتعاشا متزايدا منذ بداية 2002م قدر بثلاث أضعافه ما بين 2002م إلى 2010م ليصل في 2010م إلى 161.16 مليار دولار وتراجع في نسبة البطالة قدرت بـ 10% ونسبة نمو 3.6% وهذا بفضل النهج الصحيح والمتبلور من الاصلاحات الوطنية المتعددة والاستثمارات العمومية المخصصة من الدولة لدفع النمو الاقتصادي، ليستمر هذا التحسن في قيمة إجمالي الناتج المحلي إلى غاية 2015 بسبب امتداد أزمة انهيار البترول في السوق العالمية وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فقد أثر بشكل كبير عليه ليحقق في سنة 2018 بما قيمته 175.41 مليار دولار لكن معدل النمو كان منخفضا إذ قدر بـ0.8% سنة 2019م وهذا راجع لبعض العوامل الخارجية أهمها

أسعار البترول وجائحة كورونا التي أدت إلى شل الاقتصاد الجزائري المتغير بفعل استمرار تهاوى عائدات البلاد المالية، وكذلك عدم كفاية السياسات الاقتصادية المسطرة من طرف الدولة.[1]

رابعا: البطالة في الجزائر [2000م/2010م/2019م]

من خلال الجدول يمكننا ملاحظة ان معدلات البطالة في الفترة 2000 كانت مرتفعة نوعا ما حيث أشدت لتصل إلى 29.77% وهذا الارتفاع كان نتيجة للظروف الأمنية وغلق المؤسسات وعملية الخصخصة ما ترتب عليها تسريح عدد كبير من العمال ما نتج عنه ارتفاع في معدلات البطالة.

لكن بعد هذه الفترة بدأت معدلات البطالة تنخفض لتصل إلى 10% سنة 2000 وهو انخفاض محسوس راجع إلى الارتفاع القياسي لأسعار البترول وكذلك جهود الدولة من خلال برامج التنمية الاقتصادية التي سطرتها وفتح استثمارات جديدة الأمر الذي خلق مناصب شغل جديدة، واستمر هذا الانخفاض الايجابي حتى سنة 2013م وهذا يؤكد نجاعة برامج دعم الانعاش الاقتصادي التي طبقتها الدولة من خلال أموال طائلة من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة وأهمها توفير فرص عمل وتخفيض البطالة بإتباع مجموعة من السياسات المصاحبة لهذه البرامج.

الا أن هذا الانخفاض بدأ يرتفع مرة أخرى ليصل إلى 11.4 سنة 2019م وهذا نتيجة انخفاض أسعار البترول نتيجة للأزمة المالية العالمية، هذا ما أثر على السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية باعتبارها دولة ريعية تعتمد على عوائد البترول لدعم استثماراتها وهذا ما أدى بالدولة الجزائرية إلى اتباع سياسة التقشف.

خامسا: الموارد المائية في الجزائر[2000م/2010م/2019م]

تتمتع الجزائر بموارد مائية طبيعية محدودة وهي غير منتظمة وغير الموزعة بشكل متساوي حيث يقدر الحجم الإجمالي للموارد المائية في الجزائر ب19,3 مليار متر مكعب في الجهة الشمالية و6,2 مليار متر مكعب في الجهة تأتي امدادات المياه بشكل أساسي من المياه السطحية المتجددة بـ 11 مليار متر مكعب هو رقم يشمل مناطق الشمال والجنوب، وتكون هذه المياه السطحية في شكل خزانات أو منشآت التخزين وتتلك الدولة الجزائرية 68 سدا لتخزين المياه منها 17 سدا للمياه الصالحة للشرب

[1] الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz .

وتكتسي أهميه واضحة عن المستخدمات الأخرى كما أن هناك 28 سدا أخر صالح للشرب والراي لتنمو حصه المياه الصالحة للشرب بشكل كبير لتصل إلى 36% عام 2019 وتنخفض في المقابل حصة الزراعة من 80% إلى 60% على الرغم من انها المستهلك الرئيسي للمياه ليصل عدد السدود المخصصة للراي فقط إلى 20 سدا كما أن المياه الجوفية والتي تعتبر المصدر الأساسي للمياه في الجنوب تمثل6,1 مليار متر مكعب من المياه الجوفية غير المتجددة أما نصيب الشمال الجزائري من المياه الجوفية المتجددة فقد قدرت ب2.2 مليار متر مكعب.[1]

إلا أن هذه الكميات من المياه تعتبر غير كافيه بالنظر إلى ازدياد الطلب على الموارد المائية نظرا للنمو السريع للسكان وازدياد الحاجة إليها وما زاد الأمر سوءا هو تناقص معدلات التساقط في كميات الأمطار وعدم انتظامها و كدلك فترات الجفاف التي أصبحت تمر وزيادة الضغوطات وغيرها من العوامل لذلك اتجهت الجزائر إلى وضع حلول واستراتيجيات لزياده حجم الموارد المائية أي بزيادة حجم الماء الطبيعي وهذا لن يأتي بزيادة مياه الأنهار أو الأمطار لأن هذه الموارد تعتمد على عوامل جغرافية عديدة لا يمكن التحكم بها لدلك كان الاتجاه إلى تحلية مياه البحر لأنه حل عملي خاصة أن الجزائر تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط على طول شريط ساحلي والذي يبلغ 1200 كيلومتر لتنطلق عملية تحلية مياه البحر للاستفادة منها في مختلف النشاطات وتوفير مياه الشرب للمدن والبلديات حيث في عام 2016 كانت تضم البلاد 11 محطة كبيره لتحلية المياه قادرة على إنتاج ما يصل إلى2,21 مليون متر مكعب من المياه المحلات يوميا

رغم مختلف الحلول التي وضعتها الجزائر لتغطية الطلب على المياه إلا أنها تصنف ضمن 20 بلدا في العالم التي تعاني من ندرة المياه وقلتها وهذا العائق يحد من التطور ومصدر للتوتر الاجتماعي.

سادسا: الموارد الزراعية للجزائر

رغم الإمداد الواسع لمساحة الجزائر وتنوع التضاريس بها وما ينتج عنه من تباين في الأنماط المناخية وتعدد الموارد الطبيعية مما يشجع على القيام بالأنشطة البشرية المتنوعة والمتكاملة، حيث تمتلك الجزائر 238 مليون هكتار من المساحة الكلية للأراضي القاحلة والشبه القاحلة ما نسبته 80% من المساحة الكلية، في حين تقدر المساحة المستغلة للزراعة بـ8.5 مليون هكتار من طرف 1.14 مليون

[1] الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz .

مزارع ورغم أن المساحة الإجمالية القابلة للاستغلال الزراعي تتجاوز 230 مليون هكتار لكنها تحتاج إلى إمكانيات مادية وتكنولوجية ضخمة استغلالها بأكملها وبالشكل الصحيح لتكون بذلك المساحة الكلية القابلة للزراعة لا تتجاوز 3% من الزراعة المختلفة كالحبوب والتي تحتل مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني لتحتل 40% من المساحة المخصصة للزراعة وهذا في الفترة ما بين 2000 و2019.[1]

و قدرت كدلك المساحة المزروعة بالحبوب خلال الفترة من 2000 إلى 2010م حوالي 3200930 هكتار ليحتل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة بحوالي 74% و قدر إنتاج الحبوب في الفترة ما بين 2010 إلى 2017 بنحو 41.2% قنطار أي بزيادة قدرها 26% مقارنة بالفترة التي سبقتها، أما إنتاج الحمضيات كالبرتقال واليوسفي (المندرين والكليمونتين) والتي تكثر أساسا في الشريط الساحلي و تقدر مساحتها بحوالي 59368 هكتار تقريبا، أي ما يعادل 8% من إجمالي مساحة الزراعة الدائمة، حيث بلغ إنتاجها في سنة 2011 حوالي 10.878مليون قنطار ليصل إلى 13443 مليون قنطار سنة 2017م.

كما أن المزارع الجزائرية تقوم بالزراعات الصناعية وأهمها الطماطم والبنجر السكري حيث خصصت لها أراضي خصبة لتصل إنتاجيتها الى 13299 مليون هكتار في الفترة ما بين 2014 إلى 2015م.

كما أن زراعة الكروم والتي تتمثل في العنب المجفف وعنب المائدة وعنب التخمير قد بلغت إنتاجيتها في الفترة ما بين 2011 و2012م لتصل إلى 5681 لتنخفض بعض الشيء في الفترة ما بين 2017/2016م إلى 5666.[2]

- المواد الزراعية في الجزائر

يصنف القطاع الزراعي ضمن القطاعات المنتجة للثروة وتحقيق الأمن الغذائي القومي لدلك خصته الدولة الجزائرية باهتمام كبير وذلك في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

[1] . إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

[2] [2] الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz .

جدول رقم (4): المنتجات الزراعية للجزائر

المنتجات	السنوات		
	2000	2010	2014
القمح	1501.50	29.52.70	1844.3
الشعير	416.11	1503.90	939.4
البقوليات	43.53	72.32	94
الزيتون	191.93	175.31	482.9
التمور	418.43	662.49	934.4
البطاطا	1333.47	3300.31	2.57
حمضيات برتقال	362.49	655.77	955.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz نشرة 2016، نشرة 2018، نشرة 2002.

من خلال الجدول تلاحظ أن عملية الإنتاج لهذه المنتجات في الفترة 2002عرف تطورا إيجابيا، إذ اختلفت درجاته وهذا بعد تطبيق سياسة دعم الانعاش الاقتصادي وهذا راجع في الأساس إلى حجم المبالغ المالية المخصصة وإلى الاهتمام الواضح للنهوض بالقطاع وتحسين أدائه كما أن نسبة مساحة القطاع الزراعي في الإنتاج الداخلي الخام عرف تطورا وتحسنا ملحوظا من سنة إلى أخرى إلا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب حيث لم يشهد فترات عالية في هذه الفترة فمثلا سنة 2001م سجلت 10.95% وسنة 2003 سجلت 10.96% مع أنه في هذه الفترة تم تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لكن الفرق بين السنتين لم يكن كبيرا إلى الحد المطلوب، كما أن معدل النمو للإنتاج الزراعي كان في أدنى مستوياته سنة 2000 بمعدل سلبي قدر بـ (-15.15) لكنه سجل أعلا مستوياته سنة 2003 بنسبة 29% بمعدل 9.7% وهذه السنة تم فيها إعادة توسيع التنمية في القطاع.

وما يمكن ملاحظته أيضا أن القطاع الفلاحي عرف استجابة محتشمة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي رغم التطورات الإيجابية لمعدلات نمو الإنتاج الفلاحي إلا أنها كانت بوتيرة متباطئة وسرعان ما تنخفض مجددا، رغم أن حجم العمالة الزراعية من الحجم الكلي قد عرفت تحسننا من سنة إلى أخرى حتى وإن كان طفيفا إلا أنه ملحوظ وهذا يدل على بداية نجاح القطاع الزراعي في استقطاب اليد العاملة لتسجل

اعلا مستويات لها سنة 2003م بحجم عمالة قدرة 2729 ألف نسمة، كما يلاحظ أن [1]بعض المنتجات شهدت تحسنا ملحوظا واستمر التطور في الإنتاج خاصة التمور ليصل إلى 662.49 ألف طن سنة 2010، ليرتفع إلى 934.4 سنة 2014 وكذلك الحمضيات التي سجلت سنة 2010م إنتاج قدر بـ 665.77 ألف طن.[2]ليرتفع إلى 955.2 ألف طن سنة 2014م، وترجع الزيادة المسجلة في هذين المنتجين بشكل خاص وفي بعض المنتجات الأخرى بشكل عام الى الإجراءات التحفيزية المتخذة من قبل الدولة، لترتفع نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام سنة 2014م إلى12.43%وهذه المساهمة تعتبر منخفضة ومتدنية بالمقارنة مع التدابير المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لتنمية هذا القطاع في هذه الفترة.[3]

أما الفترة الأخيرة 2017 فقد سجلت نتائج مشجعة خاصة في المنتجات الزراعية التي تعتبر استراتيجية ومع توفر الظروف المناخية المناسبة تمكنت من تسجيل رقم قياسي في إنتاج الحبوب 61.5 مليون قنطار يتخطى عتبة النتائج المحددة مسبقا، أما فرع البطاطا فقد وصل إنتاجه إلى 29.5 مليون قنطار، وكذلك الزيتون فقد تحصلت على 33 ولاية على نتائج تخطت أهدافها المسطرة ليسجل بذلك القطاع الزراعي قيمة مضافة قدرت بـ 1.8% سنة 2016.

لكن هذا التحسن في الإنتاجية يتعرض لعدة عوائق تستمر في القضاء على الغالية العظمى من الإنتاج وأهمها الحرائق حيث سجلت 2992حريق في نفس السنة ليلتهم 54384 هكتار سنة 2017، وكذلك التصحر الذي بات يلتهم الأراضي الصالحة للزراعة والرعي.[4]

1احصاءيات الديوان الوطني للإحصائيات.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات بالأرقام نماذج 2013-2015-نشرة 2016، ونتائج 2015-2017 نشرة 2018 www.ons.dz .

[3] مراد علة، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي، ملتقى دولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص ص:11-12.

[4] الديوان الوطني للإحصائيات. مرجع سبق ذكره

فبالرغم من أن الدولة الجزائرية قد خصصت 5 برامج للتجديد الريفي بهدف حماية، وتوسيع وتثمين الثروة الغابية الوطنية منها حماية أحواض الأنهار بـ 3.5 مليون هكتار، مكافحة التصحر بـ 200 مليون هكتار، حماية الأنظمة البيئية الطبيعية وتثمين الأراضي الفلاحية الغابية بـ 31400 هكتار.

سابعا: الموارد الطبيعية للجزائر

تمتلك الجزائر ثروات طبيعية متنوعة حيث تحتل المكانة 15 من حيث احتياطي النفط الخام الذي قدر بـ 45 مليار طن لسنة 2018، والمرتبة 18 من حيث الإنتاج 12.2 مليار برميل لسنة 2018 وقد تصل قدرتها في التكرير إلى 22 مليون طن سنويا أما فيما يخص الغاز الطبيعي فهي تحتل المرتبة 7 عالميا من ناحية الموارد الموحدة والمرتبة 5 من حيث الإنتاج الذي قدر بـ45 مليار دولار متر مكعب والمرتبة 3 في التصدير، وتظل الجزائر وباستحواذها على 50% من المخزون ونسبة 48% من الإنتاج الإجمالي وبنسب هائلة من التصدير للغاز الطبيعي المقدرة بـ 94% كل هذه الميزات جعلتها بلدا منافسا في البحر الأبيض المتوسط حيث احتلت المرتبة الأولى في الإنتاج والتصدير للاتحاد الأوروبي والممون الطاقوي الرابع له.[1]

كما أن الجزائر تحتوي على مخزون من الثروات الباطنية المعدنية حيث بلغ احتياطي خام الحديد في الجزائر سنة 2009م 1.2 مليار طن لينخفض قليلا في الفترة التي بعدها ليصل إلى 1.1 مليار طن سنة 2018 أما بالنسبة للطاقة الإنتاجية لاستخراج الحديد فقد بلغت في الفترة ما بين 2018/2009 نسبة 4549 ألف طن.

أما فيما يخص الفوسفات فقد احتلت الجزائر المرتبة السادسة عالميا، وتمتلك احتياطات لكنها لم تستغلها بشكل كبير لتصل الى 1600 ألف طن خلال سنة 2018م بعد أن كانت 1798 ألف طن سنة 2009 وهو تراجع ملحوظ في الإنتاجية.

ليتبقى بعض المعادن الأخرى كالفحم والدي تعتبر لإنتاجية الجزائر فيه ضئيلة جدا حيث بلغت نسبة 15 ألف طن خلال الفترة من 2009-2018، إلا أن تصديرها للنفط يمكن من أن يغطي افتقارها للفحم كذلك

[1] [1] الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz .

بالنسبة لإنتاجها للزنك حيث قدرت إنتاجيتها له في الفترة 2018/2009م بـ 4.4 ألف طن وهي نسبة ثابتة ومستمرة طيلة هذه الفترة.

أما إنتاج خام الرصاص والدي قدر بـ 2 ألف طن في نفس الفترة 2018/2009م وهي نسبة ضئيلة جدا وثابتة طيلة 2018/2009م.[1]

المطلب الثاني: المؤشرات التجارية للجزائر

تعتبر المؤشرات التجارية من بين المؤشرات التي تقدم الحالة الصحية لاقتصاد البلد لذلك سعت الدولة الجزائرية إلى إيقاف خصخصة الصناعات المملوكة للدولة وفرضت قيودا على الواردات والمشاركة الأجنبية في اقتصادها كذلك تحسين إنتاجية الاقتصاد خارج مجال المحروقات محاولة رفع صادراتها خارج هذا المجال والخروج من الاقتصاد الريعي.

الجدول رقم (05): احصائيات الصادرات والواردات من 2000-2014م

	2000		2013		2014	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
أوروبا	68.4	70.1	67.2	59.2	63.4	56.6
أسيا	1.1	9.8	8.5	21.2	10.9	27.9
أمريكا	27.3	18	18.7	11.5	19	12.5
إفريقيا	0.2	1.3	0.2	1.1	0.3	0.4
باقي العالم	00	0.7	0.1	0.7	0.5	1.3
الميزان التجاري	7960		9.880		-21762	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، . www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ ان دول قارة أوروبا تحتل المراتب الأولى في حجم التبادل التجاري مع الجزائر (صادرات وواردات) وقد حققت سنة 2000م صادرات بـ 68.4% وواردات بنسبة 70.1% لتنخفض قليلا في الفترات التي بعدها وتصل في سنة 2017م 63.4% كصادرات و 56.6% واردات ورغم هذا الانخفاض إلا أن دول القارة الأوروبية تبقى تستحوذ على أكبر نصيب من التعاملات التجارية مع الجزائر

خاصة مع الاتحاد الأوروبي الذي استحوذ على نسب 57.9% من الصادرات و41.1% من الواردات نحو دول أوروبا ليبقى للدول الأوروبية الأخرى نسب ضئيلة تشمل في 5.5% من الصادرات و 93% من الواردات وهذا الاستحواذ من طرف الدول الأوروبية يرجع الى عدة عوامل أهمها المزايا الجمركية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لدول حوض الأبيض المتوسط بالإضافة إلى مبدأ المعاملة بالمثل في التعامل التجاري بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

واحتلت بلدان اسيا المرتبة الثانية من حجم المبادلات التجارية الجزائرية حيث بلغت سنة 2017م الصادرات 10.9% والواردات 27.9%وهو تحسن ملحوظ في العلاقات التجارية الجزائرية حيث سجلت في سنوات 2000م نسبة الصادرات 1.1% في حين 61% واردات فقد ووصلت إلى 9.8 % لترتفع سنة 2013 وتصل الصادرات إلى 8.5% والواردات إلى 9.8% وهذا دليل على بداية اللجوء إلى تنويع مصادر الواردات، وبدء زوال حاجز البعد الجغرافي بين هذه البلدان والجزائر.

وتحتل دول أمريكيا المرتبة الثالثة بعد أن كانت في سنوات 2000م على المرتبة الثانية بنسب صادرات قدرت بـ 27.3%، واردات قدرت 18.7%، لتبدأ الصادرات الجزائرية نحو دول أمريكيا بالانخفاض وكذلك الواردات منها لتصل إلى سنة 2017م إلى 19% من الصادرات و12.5% من الواردات.

أما التعاملات التجارية مع دول إفريقيا فتعتبر ضعيفة جدا إلا أن سنة 2000 سجلت تحسن طفيف في نسب الصادرات التي قدرت بـ 0.2% والواردات قدرت بـ 1.3% وهذا التحسن الطفيف بدأ بالتراجع ليصل إلى 0.3% من الصادرات و1.4% من نسب الواردات وهذه النسب تعتبر ضعيفة جدا جدا بالمقارنة مع دول أوروبا المستحوذة على أكثر من ضعف نسب الواردات والصادرات الجزائرية. أما المبادلات التجارية مع باقي دول العالم فتعتبر ضعيفة هي كذلك حيث سجلت سنة 2017م نسب صادرات قدرت بـ 0.5% أما الواردات فقد وصل إلى 1.3% وهو تحسن طفيف ومتواصل بعد أن كان في سنوات 2000 بصادرات تمثل 0% وواردات 0.7% لكنه بالمقارنة مع دول إفريقيا فهو تحسن مستمر رغم ضعفه الشديد.

وبشكل عام فإن أهم زبائن الجزائر خلال الفترة الأخيرة 2017م هي: الصين، فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، الأرجنتين، جنوب كوريا، البرازيل، وكل هذه الدول تقع خارج قارة إفريقيا.

- حالة ميزان المدفوعات

سجل الميزان التجاري فائض سنة 2000 بقيمة قدرت بـ 7960 نسبة 2013 بقيمة قدرت بـ 9.880 هذا راجع لارتفاع نسب الصادرات الجزائرية والممتثلة بشكل كبير في النفط ليحقق عجز في سنة 2017 بما قيمته -21762 وهذا راجع لانخفاض الصادرات الجزائرية من النفط والتي كانت تغطي قيمة الواردات من العالم الخارجي.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية الجزائرية مع إفريقيا

الجزائر جزء من قارة افريقيا وبوابتها الاستراتيجية التي أحسنت الجزائر استغلالها وحققت قفزة نوعية من الاقتصاد الوطني عن طريق محاولة رفع التجارة البينية الإفريقية التي تعاني حد الوقت الحالي من الضعف الشديد.

الجدول رقم (06): نسب صادرات وواردات الجزائر من وإلى إفريقيا [2017-2013-2000]

	2000		2013		2017	
افريقيا	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
	%0.2	%1.3	%0.2	%1.1	%0.3	%0.4

المصدر: تقرير إفريقيا 2018/2017، مجلة فرانك نايت في افريقيا بالعربية.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسب الصادرات الجزائرية إلى دول افريقيا لا تتعدى 0.5% وكذلك بالنسبة للواردات حيث وصلت إلى 1.3% في سنوات 2000 وهذه التعاملات كانت مع دول المغرب العربي، أما في الفترة الثانية 2013م فقد تراجعت الواردات تراجعا طفيفا لتصل إلى 1.1% أما الصادرات فقد حافظت على نسبها أي 0.2%، لكن هذا التراجع لم يتوقف بل واصل انخفاضه ليصل إلى 0.3% صادرات، و0.4% من الواردات وهذا في سنة 2017م.

رغم أن نسبة التجارة البينية الجزائرية الافريقية ضعيفة جدا مقارنة مع دول أوروبا وأسيا اللذان يحتلان الصدارة في التعاملات التجارية الجزائرية إلا أنها بدلا من أن تحقق تقدما ولو طفيفا أخدت بالتراجع طيلة الفترة السابقة، وهدا ما دفع بالدولة الجزائر لتحسين هذه النسبة لتعود الجزائر لزيادة تدفقاتها الى الاسواق الإفريقية و تتصدر بعض دول شمال إفريقيا كشركاء أساسين للجزائر في التعاملات التجارية، وكان ذلك

سنة 2019م ويتعلق الأمر هنا بكل من تونس ومصر وليبيا ،اما فيما يتعلق بدول الساحل فضعيفة في تعاملاتها معها، وقد حلت تونس صدارة الدول الإفريقية للشركاء التجاريين الجزائريين رغم ضعفها مقارنة بدول خارج قارة إفريقيا إلا أن سعي الجزائر لتحسين المبادلات التجارية يتطلب منها وضع خطط استراتيجية لتحقيق ذلك وجعل دول إفريقيا تحتل المراتب الأولى في التعاملات التجارية وهذا لتحقيق مكاسب اقتصادية تحقق النمو في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الجزائر بصفة خاصة وإفريقيا بصفة عامة.

المبحث الثالث: تحديات وأفاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية

تعتبر منطقة التجارة الحرة لإفريقيا الاختيار الأمثل لدول إفريقيا لتحقيق التسيير الأمثل للموارد المختلفة التي تتمتع بها القارة الإفريقية لكن هذه الخطوة يعترضها مجموعة من المعوقات والتحديات التي تمس إفريقيا كقارة والجزائر كدولة لذلك وجب وضع الحلول الجدرية لهذه المشاكل للوصول إلى الأفاق المنشودة من هذه المبادرة الإفريقية.

المطلب الأول: التحديات والمشاكل التي تواجه منطقة التجارة الحرة الإفريقية

لم تحظ منطقة التجارة الحرة الإفريقية بإجماع الموافقة من قبل الدول الإفريقية، حيث أشار العديد من المسؤولين والخبراء الاقتصاديين إلى الأثار السلبية التي قد تكتنف هذا الإجراء، ولقد أعلنت بعض الدول عن أسباب تحفظها على توقيع الاتفاقية، وتأتي نيجيريا –إحدى أقوى اقتصاديات القارة– في طليعة الدول الممتنعة عن التوقيع، معللة ذلك بعدم الانتهاء من التشاورات مع النقابات الوطنية المعنية بالأمر، وطلبت المزيد من الوقت للتشاور، بينما اكتفت دولة ناميبيا وبنين وبوروندي وسيراليون بعدم التوقيع دون إبداء الأسباب، وبالتمييز بين المدى القصير والأثار طويلة المدى لاتفاقية التجارة الحرة الإفريقية، فإن معظم الفوائد المحتملة لها عادة ما تحدث في الأجل الطويل بينما في المدى القصير هناك تحديات هيكلية تستلزم مواجهتها تتمثل فيما يلي:

1. تعدد العضوية في التكتلات الاقتصادية القائمة، فمثلا أربع دول في الجماعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا لعضوية أخرى في تكتل السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) ودولة واحدة عضو في جماعة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك)، كما تنتمي أربع دول في

الكوميسا إلى عضوية المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (الإيكاس)، واثنان في تكتل (الساكو)، وأربعة أخرين في تكتل السادك، أما جماعة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك) فينتمي خمس دول أعضاء فيها لعضوية الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (الساكو)، وتتفاوت درجة الالتزام بالتكامل في تلك التكتلات، فبعضها لم تقدم على خطوة إقامة منطقة تجارة حرة بداخلها، وبالتالي فمن الصعب الالتزام تجاه منطقة تجارة حرة قارية؛[1]

2. اعتماد الدول الإفريقية على تصدير المحاصيل والمواد الأولية فيما بينهم، مما يسهم في تضييق نطاق العلاقات التجارية سواء بين افريقيا بعضها البعض أو بين دول العالم الخارجي؛[2]
3. اخلاف السياسات الاقتصادية الكلية بين دول إفريقيا، فعلى سبيل المثال تعتبر غانا وكوت ديفوار دول متقاربة جغرافيا ويمكن تعزيز فرص العلاقات التجارية بينهم إلا أن اختلاف نظم الصرف الثابت المرتبط بالفرنك الفرنسي، بينما تتبنى غانا نظام سعر الصرف المرن الذي يرتبط إلى حد كبير بالتقلبات الاقتصادية وقوى العرض والطلب، يضاف غلى ذلك أيضا اختلاف مستوى النمو الاقتصادي، والدخل ودرجة تقدم قطاع الصناعة بين الدول الإفريقية، كما أن هناك عدد قليلا من الاقتصاديات المهيمنة والكبيرة مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا، بينما تكثر الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات الضعيفة؛
4. استمرار تراجع وضعف البنية التحتية المتعلقة بالتجارة مثل الطرق والموانئ وغيرها، حيث أن الطرق المتوافرة وشبكات السكة الحديدية والموانئ التي تستخدمها الدول الإفريقية قام ببنائها المستعمرون بصفة أساسية ولا يرتبط بعضها ببعض، وبعد استقلالها افتقرت الدول الإفريقية للموارد الضرورية لإصلاح وتحديث وتوسيع وربط أنظمة ووسائل النقل، فعلى سبيل المثال يعتبر الطريق الذي يصل بين جنوب إفريقيا وزيمبابوي وزامبيا والكونغو مازال في حالة من الخراب والتدهور مما يعرقل العلاقات التجارية بينهم، فضلا عن تراجع مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يؤثر سلبا على سرعة الأعمال التجارية والتسوق عبر الأنترنت؛
5. سوف تؤثر منطقة التجارة القارية سلبا على الإيرادات الجمركية، ففي حالة الإلغاء الكامل للتعريفات الجمركية بين الدول الأفريقية سوف يؤثر ذلك على مورد هام من موارد الموازنة العامة للدولة، وسوف تلجأ الدول إلى تعويض هذا الفقد في شكا رفع الضرائب بأشكالها المختلفة، وتشير

[1] جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة الإفريقية بين الفرص والتحديات، ص:97.

بعض الدراسات إلى أن الفقد المتوقع في الإيرادات الجمركية والذي قد يصل إلى 1.4 مليار دولار سوف يقابله زيادة في مكاسب إنشاء المنطقة تصل إلى 1.17 مليار دولار، وبالتالي تكون الحصيلة النهائية في صالح دول إفريقيا ولكن على المدى الطويل وليس القصير؛

6. التلاشي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام المنافسة القارية الأقوى، حيث تؤثر المنطقة على الشركات المتوسطة والصغيرة التي تمثل نحو 70% من الأعمال في إفريقيا، فقد تجد صعوبة بالغة في اختراق الأسواق المتقدمة.[1]

المطلب الثاني: أفاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية

تهدف منطقة التجارة الحرة لقارة إفريقيا إلى رفع مستوى (زيادة) التجارة بين البلدان الإفريقية وتحويل الاقتصاديات في القارة، وهذه الأهداف الحاسمة تم تحديدها في أجندة الاتحاد الإفريقي لعام 2063م وهي تهدف إلى تقليص الاعتماد الخارجي على الصادرات وزيادة القيمة المضافة على السلع في القارة.

كما أنها تهدف إلى تعميق العلاقات الاقتصادية بين العمل الإفريقية من خلال التفاوض على الأحكام بهدف زيادة الاستثمار الثنائي بين الدول وتوفير مساحة أو إجراء (فرصة) لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمار التي قد تنشأ بين الكيانات في البلدان المتعاقدة.[2]

ستكون منطقة التجارة الحارة الإفريقية سوقا يضم أكثر من 1.3 مليار شخص وما يصل إلى 3 تريليون دولار من إجمالي الناتج المحلي المشترك، على إمكانية زيادة التجارة البينية الإفريقية بأكثر من 50% وفقا للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة ووفقا للبنك الدولي يمكن أن تضيف منطقة التجارة الحرة الأفريقية 76 مليار دولار من الدخل لبقة العالم، منذ إنشاء منطقة التجارة العالمية.[3]

من المتوقع أن إلغاء التعريفات الجمركية على السلع على وجه الخصوص سيؤدي إلى زيادة قيمة التجارة البينية الإفريقية بنسبة تتراوح 15% إلى 25% بحلول عام 2040م

[1] جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة الإفريقية بين الفرص والتحديات، ص: 91

[2] مجلة البناء منطقة التجارة الحرة في افريقيا الأكبر في العالم .... هذا ما تعرفه عنها حتى الأن، نوفمبر 2020.

[3] جيهان عبد السلام عباس، ص: 88-90-91

وهذا من شأنه أن يترجم إلى ما بين 50 و70مليار دولار في القيمة.

ستجني كذلك إفريقيا عوائد أكبر من توزيع التجارة والارتقاء في سلسلة القيمة أكبر من مجرد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة فقط، والوضع القائم هو أن الصادرات الإفريقية هي في مجملها مواد خام ومنتجات معدنية بالإضافة إلى أن حوالي 70% من القيمة المضافة تضاف (تحسب) خارج القارة القيمة المضافة المحدودة هي جزئيا نتيجة اتفاقيات التجارة التي تعاقب المنتجات المصنعة في إفريقيا لحساب المنتجات الخام، وهذه الاتفاقيات تحتاج إلى التعديل لتتمكن القارة من جني النفع الأقصى من منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية.[1]

تتوقع الدراسات الاقتصادية في حالة تطبيق التحرير الكامل للسلع في إطار منطقة التجارة الإفريقية أن يتزايد معدلات نمو الناتج المحلي في دول القارة بمتوسط يصل نسبته 98% سنويا وتتوقع أن تتزايد معدلات التشغيل بنسبة 1.18%لمنطقة التجارة الخرة الإفريقية أن تتشكل من الفقر حولي 30مليون شخص في القارة السمراء بحلول عام 2030م[2]

المطلب الثالث: تحديات انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية

صادقت الجزائر رسميا على الاتفاق المؤسس لمنظمة التجارة الحرة الإفريقية الموقع في إدارة 2018 وكان ذلك في ليبيا 2021 [تتضمن المصادقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية من طرف رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون].

وقبل التوقيع على هذه الاتفاقية وضعت الجزائر حلول مجدية لمختلف التحديات والمشاكل التي اعترضت أوقد تعترض تحقيق ما تطمح إليه من انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية إذ تتمثل في:

- هشاشة البنى التحتية وعدم توفر وسائل النقل والأجهزة اللازمة والاتصال للولوج الى الأسواق الافريقية ونقل السلع بشكل أسرع
  - والمشاكل المتعلقة بالبنوك ومشاكل الصرف ونقص البواخر التجارية؛
  - ضعف دور القنصليات في الخارج للترويج للمنتوج المحلي.

[2] جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة الإفريقية بين الفرص والتحديات، ص: 92-94.

- مشاكل عدم احترام بعض المتعاملين للاتفاقيات المبرمة
  - قضية المنشأ: وهي قضية حساسة حيث يعتبر تحديد المنشأ الأصلي للسلع والبضائع والتي تكون محل اعفاءات ومزايا تفضيلية في التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية مسألة حساسة ومعقدة؛
- المعوقات السياسية

تعتبر ضمن أخطر المعوقات لأنها العامل المهيمن على ما عداه من العوامل والمعوقات الأخرى فضعف الالتزام وغياب الإدارة السياسية لتنسيق بين البرامج السياسية الإقليمية من جهة والبرامج الوطنية من جهة أخرى.

- الفساد وشبكات المصالح وتضم هذه الشبكة المستوردين المحليين، الجماعات ذات الارتباطات بالتكتلات والشركات العالمية، مثل كبار تجار الواردات في مجال الأغذية والمنتجات الزراعية وكبار الإداريين في الدولة والبنوك الذين يتمتعون بمزايا وامتيازات من مراكزهم ومواقعهم فيما يتصل بمسائل التجارة المستفيدين من ظاهرة التجارة الموازية عابرة للحدود.
- مشكلة تمويل المشاريع المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة وهذا يرجع إلى التقلبات الاقتصادية للدولة الجزائرية.
- مشكلات وقيود النقل والاتصال: فالجزائر تعاني من هذه المشكلة خاصة وأن حلها يعتبر شيء أساسي لتسهيل عملية النقل وتحقيق التكلفة على الموردين في تحقيق المكاسب المرجوة.
- ضعف الشبكات الاقتصادية التحتية: كضعف قطاع الصناعة والمتمثلة في هياكل التصدير القائمة على تصدير مواد أولية إلى خارج القارة مقابل استيراد منتجات صناعية كان من أكبر المشاكل.[1]
- ومن أكبر العقبات التي تعترض التجارة الجزائرية للانضمام إلى منطقة التجارة الإفريقية ي وجود مواد مصنعة محليا لتصدر إلى الدول الإفريقية فإن اعتمدت الجزائر على الاستيراد تم التصدير سيرفع من تكلفة المنتج وبالتالي تحقيق خسائر بدل جني الأرباح لأن المستهلك يبحث عن سعر يراعي دخله بشكل عام.
- مشاكل التعريفات الجمركية وما يترتب عنها: إن دخول السوق الإفريقية يتطلب استراتيجية لاسيما ان حجم المبادلات التجارية للجزائر مع إفريقيا ضعيفة جدا في المقابل 60% من صادرات الدولة

ف[1] جيهان عبد السلام عباس. مرجع سبق دكره. صفحة

الجزائرية يتوجه نحو القارة الأوروبية أو بالضبط الاتحاد الأوروبي والذي يعتبر من أكبر التحديات التي تقف أمام الجزائر بجعل السوق الإفريقية بديلا للاتحاد الأوروبي.[1]

[1] عصومي خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 109-221، بتصرف.

خلاصة الفصل الثاني

إن إقامة منطقة تجارة حرة إفريقية يعتبر خيارا استراتيجيا يستوجب تضافر الجهود الإفريقية للمضي بها قدما خدمة لأهداف التنمية الاقتصادية في قارة إفريقيا بشكل عام والجزائر كدولة إفريقية بشكل خاص، لذلك وجب العمل وبشكل جاد لوضع حلول جدرية لمختلف المشاكل والمعوقات التي تعترض طريق هذا المشروع الذي سيدفع بالاقتصاد الإفريقي دفعة قوية تحقق مكاسب على الصعيد الوطني والإفريقي.

خاتمة

إن منطقة التجارة الحرة لإفريقيا تعتبر عن رؤية واضحة المعالم للتكامل في القارة الإفريقية بدأت معالمها مع استقلال دول القارة، وتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية ورسمت أجندتها وفق مراحل تاريخية تراعي إمكانات القارة ووزنها الدولي، بما تمثله هذه الاتفاقية من فرصة حقيقية لتحقيق التنمية الشاملة لجميع الدول الإفريقية والسير نحو الاندماج الإفريقي، إلا أن تذبذب الإرادة السياسية الإفريقية في مراحل تاريخية معينة والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية لدول القارة حال دون تحقيق الأهداف المنشودة في الوقت المحدد، كما أن التجارب والجهود الجزائرية المختلفة على جميع المستويات والمستوى الاقتصادي خصوصا توفر لتحقيق التنمية الاقتصادية والمحلية شرط أن يرى صانع القرار في الجزائر أن مستقبل الجزائر اقتصاديا مرتبط بعمقها وتواجدها.

❖ النتائج

- ✓ إن التكامل الاقتصادي أصبح اليوم وسيلة متفق عليها من قبل المهتمين بموضوع الحتمية باعتبارها الوسيلة الأكثر ضمانا للوصول إلى مستويات الوسيلة الأكثر ضمانا للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية وزيادة رفاهية الشعوب مهما اختلفت الطرق والأساليب والمفاهيم المستخدمة والمعبرة عن هذه الوسيلة؛
- ✓ بناءا على ما أثبته بعض التجارب التكاملية الناجحة فإن المنهج الوظيفي الذي يبدأ بالأسهل وصولا إلى ما هو أصعب يعتبر المنهج الأصح للدول النامية، كونها يجعلها تقتنع وتعايش مزايا التكامل الاقتصادي وبالتالي يصبح مطلبا ضروريا وليس مسألة مفروضة من بعض الأطراف؛
- ✓ إن من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل العديد من التجارب التكاملية في الدول النامية، إضافة غلى الأسباب المتعلقة بتخلف البنى التحتية التي يقوم عليها التكامل، هي العوامل السياسية والمتمثلة في الخلافات وعدم الاستقرار السياسي؛
- ✓ إن ما تتمتع به القارة الإفريقية من موارد طبيعية متنوعة والموقع الجغرافي الاستراتيجي يمثل فرصة لنجاح منطقة التجارة الحرة الإفريقية والوصول إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها؛
- ✓ تعمل الجزائر بشكل جدي وفعال لوضع حلول جدرية للتحديات التي تعترض طريقها لتحقيق التكامل الإفريقي.

❖ التوصيات

بناءا على النتائج السابقة يمكن أن تقدم التوصيات التالية:

- ✓ لنجاح التكتلات الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة وإفريقيا بصفة خاصة يمكن الركون على المنهج الوظيفي وبالتالي التركيز على المسائل السهلة التي لا توجد فيها خلافات كبيرة بين الأعضاء؛
- ✓ لابد من العمل على نبد الخلافات الناشئة بين الدول الإفريقية وعليها اتخاد خطوات جادة نحو بناء المؤسسات الديموقراطية، باعتبارها الطريق السليم للوصول إلى الاستقرار السياسي و صيانة المكاسب والارتقاء بنظم الحكم لحل النزاعات؛
- ✓ زيادة تنافسية اقتصاد الدول الإفريقية وتنويع قواعدها الإنتاجية والتقليل من درجة الاعتماد على المساعدات الخارجية؛
- ✓ تنمية الموارد البشرية الإفريقية وتكوين المهارات؛
- ✓ العمل من أجل جعل مستقبل الجزائر اقتصاديا مرتبط بالقارة الإفريقية.

❖ أفاق الدراسة

هناك مجموعة من المواضيع القابلة للدراسة نذكر منها:

- ✓ دراسة تهتم بمدى تطبيق الأهداف المسطرة في منطقة التجارة الحرة الإفريقية؛
- ✓ دراسة تهتم بمدى تطور العلاقات الإفريقية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

قائمة المراجع

قائمة المرجع

❖ الكتب

- السيد محمد أحمد السريتى، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011.
- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (الكتاب الثاني)، مطبعة الإسراء، القاهرة، مصر، 2005.
- عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة مجموعة النيل العربية، العدد 45، 2009.
- فؤاد أبو سبتي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، مطبعة الإسراء.
- محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات الجامعية، 2000.
- هشام محمود الإقداحي، باحث في العلوم السياسية وسياسات الشرق الأوسط، مؤسسة تسياب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.

❖ المذكرات

- عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في ظل التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012-2013.
- قرامدى سعدية، التكتلات الإقليمية كألية لتحقيق الأمن الإقليمي، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إقليمية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2018-2019.

❖ المجلات

- جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة الإفريقية بين الفرص والتحديات، مجلة أفاق إفريقية، العدد 49، مصر، 2020.

- سماح خالد زهران، إفريقيا إمكانيات وتحديات، مجلة مصريقيا تصدر عن كلية البنات للأداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس، مصر، يناير 2021.
- قواعد المنشأ، مجلة جمارك دبي، الإصدار الثاني، 2014، دبي، 2014.
- مراد علة، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي، ملتقى دولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014.
- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية

السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2020.

❖ المؤتمرات

- عطية معتق سلمي المسعودي، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي بعنوان التنمية المستدامة في افريقيا الفترة من 1-8 مايو 2018م بقاعة المؤتمرات الكبرى بالمعهد، مصر.
- المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا، 1-5/3/2004- تحت عنوان الإدارة المتكاملة للموارد المالية والأمن الغذائي في إفريقيا.
- مؤتمر الاتحاد الأفريقي الدورة العادية الثامنة عشرة، أديس أبابا، إثيوبيا. 29-30 يناير، 2012.

❖ التقارير

- تقرير إفريقيا 2018/2017، مجلة نايت فرانك في إفريقيا بالعربية.

❖ المواقع

- /http://www.albankalka/dwali.org
- www.ons.dz